كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
ⵜⴰⵖⵡⵍⵍⴰⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜⵉⵏ ⵜⵉⵙⵙⵓⵏⵉⵏ ⴰ ⵜⵉⵏⵣⴰⵔⵓⵏⵉⵏ ⴰ ⵜⵉⵏⵙⵙⵓⴷⵙⵉⵏ
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUE ET SOCIALES

د. عبد القادر الخاضري

أستاذ بكلية العلوم القانونية والاجتماعية
والاقتصادية

جامعة ابن زهر-اكادير-

# مدخل لعلم السياسة
# المفاهيم الأساسية

الفصل الأول

الأفواج C-D

2015/2014

الفهرس

تقديم: ..... 1
I.**فما هو علم السياسة؟** ..... 2
1.علم السياسة علم الدولة:..... 4
2.علم السياسة علم السلطة: ..... 5
3.علم سيرورات التسييس أو العلم الذي يدرس عملية صنع القرار أو علم السياسي:..... 5
II.- **السياسة**:..... 7
III.الدولة: ..... 8
1-الدولة والدستور: ..... 10
2-الدولة والمجال العام: ..... 11
3-الدولة الأمة..... 11
IV. - **السلطة**..... 13
V.- **السياسي والميدان السياسي**: ..... 16
1-السياسي والتمييز بين المجال العام والخاص: ..... 17
2-السياسي والاجتماعي أو الميدان الاجتماعي ..... 18
**VI.السيطرة أو المراقبة الاجتماعية..... 20**
**VII.الايدولوجيا والايدولوجيا السياسية..... 30**
**VIII.المشروعية و الشرعية..... 32**
-1المشروعية..... 32
2-الشرعية..... 33
**IX.الثقافة السياسية..... 35**
**X.التمثلات الاجتماعية و السياسية ..... 36**
**XI.- النظام السياسي والنسق السياسي:..... 38**
**XII.- الأحزاب السياسية:..... 42**

XIII.- الجماعات الضاغطة :..... 48
XIV.- الجماعات الضاغطة: ..... 49
XV.- المجتمع المدني:..... 50
XVI.- الرأي العام ..... 50
XVII.- الديموقراطية..... 51
XVIII.المشاركة السياسية ..... 53
XIX.السياسات العامة..... 54

# تقديم:

نؤسس بيداغوجيا لتدريس هذه المادة من السؤال التالي: **ما حاجة طالب القانون بعلم السياسة؟ أو ما أهمية علم السياسة في التحليل القانوني؟**

أسسنا هذا السؤال على سؤال طرحه إميل دوركايم، أحد كبار مؤسسي علم الاجتماع، عند إلقائه لمحاضرة في إحدى الجامعات الفرنسية سنة 1988. وكان السؤال هو: **ما حاجة طلبة القانون لعلم الاجتماع؟** ونؤسس إجابتنا على هذا السؤال على الإجابة التي قدمها أيضا إميل دوركايم للسؤال الذي طرحه.

فطالب القانون في نظر دوركايم لا ينبغي أن يقتصر في دراسته للقانون على تفسير النصوص والتعرف على "إرادة المشرع"، بل إن مهمته تتجاوز ذلك إلى بحث وتحليل وتأويل القانون من خلال البحث في الوقائع و الحاجات الاجتماعية التي تؤثر في صناعة النصوص القانونية.

وحاجة طالب القانون اليوم إلى علم السياسة أصبحت واضحة وجلية، وحضور هذا العلم في حلقات الدراسات الحقوقية والاقتصادية هو اليوم واقع قائم لا يمكن إنكاره. فهو يحلل آليات ومؤسسات وسيرورات ولادة القانون، كما أن بعض فروع القانون ــ وفي مقدمتها القانون الدستوري ــ لا يمكن التفكير فيها وتفسيرها وتحليلها بشكل صحيح ومتكامل بدون مناهج ومقتربات وأدوات وتقنيات علم السياسة. فصناعة القانون هي جزء من حرفة السياسي أما التحليل القانون فهو من حرفة العالم.

لقد رأى ماركس فيبر المؤرخ للأديان والنظم، والسوسيلوجي المعني بالفهم وبناء المفاهيم، أن أوروبا الحديثة ( والولايات المتحدة )، وإنما تقوم على ثنائية العلم والعمل العلم باعتباره معرفة، وباعتباره تقنية وتقدما واحترافا والنعمل السياسي باعتباره مشاركة في إدارة الشان العام = الوطن وباعتباره حرفة واختصاصا = البيروقراطية والمهام الاستشارية في التقليد الأمريكي ، وباعتباره في الحاضر والمستقبل قيادة زعامية شعبية ودولتية، في كل هذه الحقول والمهام في المجال العلمي، كما في المجال السياسي والإداري ، يكون الاحتراف = beruf ضروريا، لكن يكون ضروريا أيضا لدى فيبر.

## I. فما هو علم السياسة؟

**إنَّ الحديث عن علم السياسة يتضمن التأكيد ضمنياً على ثلاثة أمور . أولاً أنَّ هناك نموذجاً خاصاً للمعرفة ، يتميز عن المعرفة الحدسية والشائعة ، ويستحق بسبب خصوصيته إسماً ووضعاً ومصداقية خاصة ، ويُحتفظ له تقليدياً باسم العلم . وثانياً أن هناك ميداناً خاصاً ، يتميز بخصوصية وتماسك داخلي ، ويمكن أن يُوصف إجمالاً بالسياسي . وأخيراً ، أنَّ هذا الميدان ، وهذا النموذج للمعرفة يمكن أنَّ يُوصلا بطريقة تنتج عِلْماً ذا دلالة ، هو علم الظواهر السياسية ، بما تتضمنه كلمة « علم » من سمات .**

وقد كان علم السياسة وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي عبارة عن مجموعة من الأدبيات المعيارية والاستنباطية التي كانت تنصب في مجملها حول وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته منطلقة في الغالب من مقدمات يغلب عليها الطابع الفلسفي.

و لقد قام بعض المفكرين اليونانيين وغيرهم ببعض الدراسات للواقع السياسي أو للأنظمة

السياسية، غير أن تدريس السياسة كنشاط إنساني لم يتحقق إلا في نهاية القرن التاسع عشر. و لم تنجح محاولات تدريس علم السياسة كمادة مستقلة في الجامعات الغربية إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شهد هذا العلم الإرهاصات الأكاديمية الأولى لخلق كيان متميز له، و كانت الولايات المتحدة السباقة في هذا المجال، حيث حققت تقدما كبيرا في القرن العشرين ، في فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقد مهد تدريس علم الاجتماع الطريق لتدريس علم السياسة. وكانت محاولة فصله ـ أي علم السياسة ـ عن الحقول المعرفية الأخرى التي كانت ترتبط به في الغالب كالتاريخ والفلسفة والقانون بمثابة اللبنة الأولى في هذا الاتجاه، والذي دعم فيما بعد باستحداث أقسام أكاديمية متخصصة لعلم السياسة في بعض من الجامعات الغربية.

وقد ساهم نمو الحياة السياسية الديمقراطية في القرن التاسع عشر في أوروبا، وخاصة أثر الثورات التي حصلت واثر مبدأ الاقتراع العام في فرنسا عام 1940 وتقدم الحريات العام، في نمو علم السياسة .هذا النمو ظهر طبعا في الأنظمة الأكثر ديمقراطية .أما الأنظمة الاستبدادية فهي تخشى الروح العلمية الناقدة والمحللة للنشاطات السياسية التي هي غير خاضعة للدرس من وجهة نظر حكامها.

وقد استفاد علم السياسة أيضا من تطور العمل الإداري في المؤسسات السياسية وتطور عملية اختيار الموظفين الإداريين وعملية إعدادهم إعدادا علميا . كل ذلك أدى إلى تثبيت علم السياسة كعلم قائم بذاته جدير بالتدريس في الجامعات بشكل مستقل.

ومن نشاطات علم السياسة الأولى، في النصف الأول من القرن العشرين، وخاصة في الولايات المتحدة، الاهتمام بدراسة الرأي العام خاصة بعد الدراسات التي قام بها العالم الأميركيWalter Lippmann سنة 1922، الذي كان يعتبر صاحب أول دراسة تحليلية جدية حول وسائل الإعلام في الولايات المتحد. وكثرت بعد ذلك الدراسات حول الأحزاب والرأي العام والانتخابات . وتفرغ الكثير من الباحثين لدراسة الظواهر السياسية البحتة.

وقد شرع في تدريس علم السياسة لأول مرة في الجامعة، بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك بجامعة كولومبيا، حيث تم تعيين الأستاذ فرانسيس ليبير سنة 1856، كأول أستاذ لمادة تاريخ علم السياسة.

وفي 1880 فتحت أول مدرسة لتدريس علم السياسة في كولومبيا. وكانت اهتمامات هذا العلم تتمحور حول: ما هو علم السياسة، وما هو هدفه وهل يتميز عن العلوم الأخرى وهل هو مجال لعلم السياسة أم مجال لعلوم سياسية؟

وبانتشار علم السياسة كمجال للدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الناطقة باللغة الإنجليزية وتطوره، تبلورت المدرسة الأنجلوساكسونية التي عمدت إلى دمج علم السياسة في مجال السوسيولوجيا السياسية التي تهتم بدراسة التشكيلات والنظم الاجتماعية.

وقد كانت أولى المحاولات الناجحة في فرنسا هي المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام 1872، وكان الهدف من وراء ذلك إعداد أطر إدارية وسياسية كفأ، غير أن هذا التدريس لم يصل إلى المستوى الجامعي إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وتم تأميم المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس بعد الحرب العالمية الثانية وجعلت مؤسستين : المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ومعهد الدراسات السياسية في باريس وتبع ذلك إنشاء معاهد لدراسة السياسة في مد ن فرنسية أخرى. وهكذا كان الحال في دول أوروبية عديدة أخرى .

وأصبحت هذه المدرسة أداة لإعداد وتوظيف النخب في الدولة وإعداد المشاريع الكبرى، وكانت متميزة عن كليات الحقوق والعلوم الاجتماعية.

و ابتداء من 1945، أصبحت هذه المدرسة تهيئ لمسابقات دخول المدرسة الوطنية للإدارة. ودخل علم السياسة الجامعات، حيث اعترفت به كليات الحقوق كمادة مكملة للقانون الدستوري.

واستحدث في كليات الحقوق دراسات مفتوحة لخريجي كليات الحقوق ولخريجي معاهد الدراسات السياسية للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في الدراسات السياسية وعلى الدكتوراه في علم السياسة التي اعترف لها بنفس مستوى الدكتوراه في الحقوق ونفس مستوى الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. وفي سنة 1949، نشأت الجمعية الفرنسية لعلم السياسة، و كانت تضم 200 عضوا غالبيتهم من أساتذة الجامعات و الباحثين برئاسة جورج فيدال.

وقد ظهر علم السياسة في المغرب بعد الاستقلال كمادة مكملة للقانون الدستوري كما حصل في فرنسا، نظرا لكون الجامعة المغربية لم تخرج عن تقاليد الجامعة الفرنسية في مناهج التدريس الجامعية.

وفي المحصلة فقد ارتبطت ولادة علم السياسة بولادة الدولة و تعميمها على كل الشعوب والأمم، وتطور هذا العلم بتطور وانتشار الديمقراطية وما تلى من أزمة في النظام الديمقراطي التمثيلي، كما ساهمت الدراسة السوسيولوجية للنخب وللثقافة السياسية في تطور هذا العلم. ولذلك تباينت الآراء حول موضوع علم السياسة بين من يرى أن موضوعه هو الدولة، ومن يرى أن موضوعه هو السلطة ومن يذهب إلى القول بأن موضوعه هو سيرورات التسييس.

### 1. علم السياسة علم الدولة:

في هذه الحالة يحصر علم السياسة في دراسة الدولة من حيث نشأتها وتطورها وسلطاتها المختلفة. و السبب في التركيز على الدولة في تحديد موضوع علم السياسة هو تزامن ظهور هذا العلم مع ظهور الدولة، والتي كانت أكثر أشكال التنظيم الإنساني حداثة في ذلك الوقت، كتنظيم شامل يضم جميع المواطنين، ويحتكر السياسة داخليا وخارجيا ، وهو ما لا يتوفر ولم يتوفر لأي تنظيم اجتماعي.

غير أن الدولة ورغم أهميتها لم تعد تحتكر المجال السياسي، خصوصا مع تطور الأنظمة السياسية الديمقراطية وتوسع ميدان المشاركة سياسية. وبالتالي لم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد وتعقد النظام السياسي إلى الحد الذي تعددت فيه المؤسسات والفاعلون. وبالتالي فالتركيز على الدولة سيهمل الكثير من المؤسسات والعمليات السياسية الواقعة خارج كيان الدولة.

وقد كان علم السياسة في هذه المرحلة يرتكز في دراسته للدولة ومؤسساتها وأنشطتها وعلاقاتها الخارجية على النصوص القانونية الواردة في الدستور مما جعله أقرب إلى القانون

الدستوري، و أهمل في نفس الوقت السلوك السياسي للأفراد وللمجموعات وخصوصا تلك المؤسسات التي تنطوي تحت مظلة المجتمع المدني .

**2. علم السياسة علم السلطة:**

أدى التطور التنظيمي للمجتمعات البشرية وبزوغ الديمقراطية إلى ظهور المدرسة الحديثة في الدراسات السياسية والتي رأت بأن موضوع علم السياسة ليس الدولة ولكن علاقات القوة و السلطة داخل المجتمع أينما وجدت، بما في ذلك تلك التي توجد داخل مؤسسات الدولة. هذا التعريف نقل الدراسات السياسية من الإطار القانوني السكوني للدولة الى المجتمع بشكل عام مركزا على علاقات القوة اينما وجدت سواء في الدولة او في الاحزاب السياسة او القبائل او الاسر.

و يشتغل علم السياسة في هذا المنحى على الكيفية التي يصل بها الناس الى السلطة ( وراثة، انتخاب، انقلاب أم ثورة)، الطريقة التي يمارس بها الحكام السلطة، الكيفية التي يحتفظ بها الحكام بالسلطة، أساليب المعارضة والمقاومة بتعبير جون لوك، فضاءات وأساليب النقاش والحوار والتداول العمومي في القضايا المشتركة، التي تشغل الرأي العام...

غير أن هذا التعريف يؤدي من جانب آخر إلى العمومية التي تصعب من تحديد موضوع الدراسة. فعلاقات القوة لا توجد فقط في اطار الدولة والاحزاب السياسية وغير ذلك من المؤسسات بل توجد ايضا في الكثير من المؤسسات والمنظمات والجماعات غير السياسية، كالشركات والاسر وغير ذلك، رغم علاقات القوة التي توجد داخلها، والتي قد تكون أكثر تعقيدا مما عليه في الدولة والمؤسسات السياسية والهيآت الحزبية. ولا تصبح علاقات القوة تلك موضوعا لعلم السياسية إلا عندما تسيس.

**3. علم سيرورات التسييس أو العلم الذي يدرس عملية صنع القرار أو علم السياسي:**

تبدأ عملية التسييس بنقل مشكلة ما من مشكلة خاصة إلى مشكلة عمومية، بما يوفر للسلطة السياسية مشروعية التدخل لتبني المشكلة، وتصبح بذلك مشكلة سياسية، تقتضي حلا واتخاذ قرار لأجل ذلك. وبهذه العملية تصنف الوقائع والقضايا الاجتماعية الخاصة ـ كقضايا الأسرة والمقاولة و المسجد ـ لتصبح شيئا عموميا ثم شيئا سياسيا. وعليه فموضوع علم السياسة هو سيروة صناعة القرار السياسي و صناعة السياسات العامة وما يسبقها ويليها من صراع وتكامل، عبر التفاوض والتحالف والتوافق، حول المواقع (السلطة المادية ) و مرجعيات التأويل ( السلطة الرمزية).

**إذن ما هو علم السياسة؟**

سنحاول أن نستخرج التعريف من خلال ما أورده بهذا الشأن فليب برو في كتابه علم الاجتماع السياسي، ويقول فيه التالي:

ليس من التعسّف اعتبار أن أية حياة اجتماعية لا تكون ممكنة من دون أجوبة على ثلاث ضرورات غير قابلة للاختزال. الأولى، ضرورة إنتاج وتوزيع الخيرات التي بفضلها سيتم إشباع الحاجات المادية للأفراد. إنّ تقسيم العمل عند هذا المستوى الاقتصادي هو الاسمنت غير العادي للتضامنات الجماعية. والثانية، ضرورة إقامة أدوات اتصال تسمح بالتفاهم المتبادل. ونعني بذلك، على حدٍ سواء، اللغات والمعتقدات المشاطَرَة والرموز المشتركة. إنّ الأفراد يبحثون فيها عن الشعور بانتمائهم الجماعي الداخلي (in-groups) بالنسبة أو بالمقارنة مع ولاءاتهم الخارجية الأخرى (out-groups)، وإلى جانب هذين النمطين من الضرورات، اللذين كان ليڤي ـ ستروس (Lévy-Strauss) يسمّيهما بـ «تبادل الخيرات» و«تبادل الإشارات»، هناك

ضرورة ثالثة ليست أقل حسماً بالنسبة للوجود الجماعي: إنها السيطرة على قضية الإكراه. فكما أشار هوبس (Hobbes) بقوة، يشكّل عنف الجميع ضد الجميع نفياً للحياة في المجتمع. إنّ المسألة السياسية المركزية هي إذن مسألة تنظيم القَهْر. وهي تعمل من خلال نزعةٍ لتهميش العنف الجسدي، وإقامة نظام حقوقي فعلي. إنّ هناك منظومة أوامر (إعطِ، إفعل، لا تفعل) تشكل موضوعاً لعمل سياسي دائم يهدف لتبرير الشرعية، ويرتكز طابعه الفعلي، في الوقت نفسه، على إحتكار القَهْر لحساب الحكومات. وبناء عليه، وإلى جانب علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، يرى علم السياسة إذن تصاعد موضوع خاص يكوّنه كعلم إجتماعي بنصيب كامل.

بناء على ما تقدم فعلم السياسة هو الدراسة المنهجية للكيفية التي يتصور ويستعمل بها الناس المؤسسات، التي تحكم وتنظم حياتهم المشتركة، ودراسة الأفكار التي توجهها ــ أي المؤسسات ــ لتحقيق الضبط الاجتماعي. فهذا العلم يهتم بالاشتغال الفعال للمؤسسات أكثر من الاهتمام بالبناء النظري لها، ويهتم كذلك بكيفية استعمال السلطة أكثر من الاهتمام بالأشكال القانونية التي تحددها أو بالمشاكل الفلسفية التي تثيرها ( طبيعتها وجوهرها ). إنه العلم الذي

يسعفنا في تحليل وفهم وتأويل الظاهرة السياسية في كل أبعادها وتجلياتها وبكل تعقيداتها. وهنا تبرز أهمية تحديد مفهوم السياسة والسياسي ثم مفهوم الدولة والسلطة.

## II. ـ السياسة:

السياسة حاجة إنسانية اجتماعية، يصعب، وربما يستحيل، تصور أي تنظيم للعلاقات الاجتماعية في مجتمع ما من خارجها. بمعنى لابد من تنظيم علاقات الخضوع والتحكم، تحديد وتمييز ماهو عام ومشترك بين أفراد وجماعات المجتمع، وتنظيم العلاقة بين هذا العام وما هو خاص وتنظيم العلاقة بين المجتمع والمجتمعات الأخرى. وهذه العملية هي موضوع السياسة.

**ـ السياسة بوصفها حرفة**: بدأ فيبر حديثه عن مهنة السياسة، بتعريف «السياسة» مفرداً ومصطلحاً ومفهوماً. فالسياسة تتناول أنماط النشاط ومساراته في سائر الحقول، فهناك سياسة معرفية، وسياسة تعليمية، وسياسة ريفية أو مدينية لإحدى البلديات، بل ويمكن الحديث عن سياسة المرأة الماهرة في السيطرة على زوجها. بيد أن فيبر أوضح أنه معنيٌّ من بين سائر السياسات بإدارة الاجتماع السياسي الذي يُسمّى دولة، وبالتأثير الذي تمارسُه هذه السياسة أو تلك على الإدارة. وكما يقول المناطقة، فإنّ فيبر في تعريفه للدولة إنما بحث

> فإن السياسة تكون: مجمل الجهود المبذولة بهدف المشاركة، بالسلطة أو التأثير في توزيعها، سواء بين الدول، أو بين مختلف المجموعات بداخل الدولة نفسها. وهكذا فإنّ السياسي هو كل إنسانٍ يمارس العمل العامّ طموحاً للسلطة، إمّا لأنه يعتبرها وسيلةً لخدمة أهدافٍ أخرى مثالية أو أنانية، أو لأنه يريدها لذاتها على سبيل الاستمتاع.

فالسياسة تستهدف الإنسان بشكل شامل لأنها تملك اختصاصا استثنائيا وحصريا هو الاكراه المادي الشرعي. والسلطة السياسية هي التي تملك السلطة العليا ولها يرجع القرار النهائي. وتتوفر السياسة على الوسائل للتسلل واختراق جميع المجالات. فما دام أن كل شيء يمكن أن يصبح سياسيا أو على الأقل يمكن أن يسيس، فليس هناك مجال في الحياة البشرية، على مر التاريخ، لم يخضع لتأثير ونفوذ السياسي.

## III. الدولة:

**في تعرفيه للدولة بحث فيبر عن الخاصية المميزة لها وهي القوة، فكل الدول تقوم على القوة**

(والطريف أن فيبر ينسب هذا القول إلى تروتسكي الذي كان يفاوض في برست ليتوفسك عام 1917 باسم السلطة السوفياتية الجديدة مع الألمان لعقد صُلحٍ منفردٍ بين الدولتين). بيد أنّ هذه **القوة** أو هذا الإرغام، لكي يكوّن القيام به ممكناً في المدى الطويل، لابدّ أن يتمتع بنوعٍ أو شكلٍ من أشكال المشروعية. ويكون ذلك في زمن الدولة القوَمية خاصاً بإقليم معين له حدود. فالدولة إذاً في أخصّ خصائصها هي جهاز يحتكر العنف المشروع في إقليم معين. وبذلك

فالدولة هي الهيئة صاحبة الحق المشروع والحصري في ممارسة السيطرة على بقعة معينة. و المعطى الأول والأساسي في الدولة الحديثة هو كونها تقوم على مدى أو مجال سياسي متمحور حول مركز متمايز عن جملة البنى الاجتماعية ، ويقوم بمصادرة كل أشكال الشرعية السياسية لمصلحته، ويمارس وظائفه بطريقة شاملة ، انطلاقا من تراكم الموارد التي تخصه ، والذي يترجم بعملية مطردة للمأسسة أو لقيام المؤسسات.

والعلامة الخاصة لهوية الدولة الحديثة هي حماية الأمن، ومصادرة العنف لمصلحة الدولة، لتحقيق الأمن. وشكل احتكار السلطة موردا للدولة على الصعيد المادي ، كما على الصعيد الرمزي، حيث كان مصدرا للعائدات، كما كان عاملا من عوامل المأسسة، يبرهن على ذلك تنامي الشرطة وجيش الدولة، وهو تنام ملحوظ في التاريخ الفرنسي. ومن تم ظهرت المؤسسة العسكرية التي ساهمت في إضافة لبنة جديدية للدولة الحديثة، وعملت على سيرورة المؤسسات، وبناء البيروقراطيات وجهاز الموظفين الخاضع لأوامرها .

غير أن مطالبة الدولة للمواطنين بواجب الطاعة والخضوع، يقابله التزام هذه الأخيرة بواجب الرعاية، الذي اقتضى مهمة صعبة – ربما كانت وراء الأزمات الدولية الكبرى – وهي عملية إعادة التوزيع. وإن كل إخفاق في هذه المهة يؤدي، وأدى إلى هزات وأزمات سياسية كبرى، لاتقف عند الإحتجاج بل قد تؤدي إلى ثورات، وقد تؤدي إلى حروب، وتاريخ أوروبا الحديث والمعاصر يؤكد ذلك.

وقد مر تطور الدولة الحديثة بمعطى آخر مهم وهو مصادرة العملية التشريعية لمصلحتها، وهو احتكار جديد يدخل ضمن منطق الهوية المادية للدولة والرمزية أيضا. فقد انتزعت الدولة وظيفة إعداد القواعد العامة والمجردة أو اللاشخصية، فأصبح المشرع هو الدولة وليس الطائفة أو الجماعة بأكملها. هذا أدى من جهة إلى أن يصبح القانون نتاج دولة، وبالتالي الضامن لسيادتها ولقدرتها على الفعل في المجتمع المدني، والضامن لسياستها الخارجية بالنسبة للمجتمع الدولي، وأدى من جهة ثانية إلى إبطال صفة القداسة عن القانون – لأنه لا قداسة للدولة – كما أدى إلى بناء القانون كفعل عقل، أو كفعل وضعي، الشيئ الذي مكن من إمكانية مواجهة الميدان التشريعي كميدان من مستوى إنساني.

ويعد الصراع والتنافس والتداول بين مميزات هذه الدولة، فمن خلال وظيفتها الأمنية والعسكرية والمالية والتشريعية استفادت دائما من التنافس بين الفاعلين الذين كانوا خارجها واضطروا لاحقا للارتباط بها، نظرا لتقارب مصالحهم مع مصالحها. ومن خلال الصراعات بين الفاعلين تمكنت الدولة من أن تبني موقعها الاحتكاري.

ولقد ساهمت الصراعات والمعارضات في الدفع بالمركز في الدولة إلى تعبئة مجموعة موظفيه، وتوطيد موارده، وتعزيز بيروقراطيته، وأدت إلى توسيع حقول عمل المركز وسلطته

القضائية. مما أدى إلى تراكم الوسائل المؤسساتية التي مكنت النظام السياسي الغربي أو الدولة الحديثة من فرض ذاتها على المجتمع على أساس نوع من الرضى القائم على مجموعة من القيم والمفاهيم والتمثلات، وعلى الرمزية الجديدة للسياسي في إطار الدولة.

### 1- الدولة والدستور:

يعتبر الدستور كخطاب قانوني للسلطة من أهم آليات تجلي الدولة الحديثة ، فهو بمثابة المرجعية التي تشرعن للمركز السياسي احتكار السلطة والقوة والاكراه. غير أن الأهم من ذلك هو أن الدستور يعتبر التجلي المادي للصورة الذهنية التي تأسس على أساسها الاجتماع الجديد في المجتمعات الغربية، كما التي على أساسها تأسس المركز السياسي، هذه الصورة هي التعاقد والعقد الاجتماعي الذي صوره فكر الأنوار، وفي مقدمتهم جون جاك روسو وجون لوك.

والحديث في الدستور هو حديث في تقييد السلطة، وفي الحد من الاختصاصات والسلطات المطلقة للحاكم، بمقدار ماهو حديث في قواعد عامة للنظام السياسي يصار الى التعاقد عليها بين الجماعات المختلفة المكونة للكيان الوطني. انه خطاب في كيفية عقلنة ممارسة السلطة، أي في اضفاء القدر الضروري من التنظيم والضبط عليها، على نحو يقيها من الانزلاق في مطب المزاجية. وهو حديث في ثورة عميقة في مفهوم السياسة والحكم، والعلاقة السيياسية بين الحاكمين والمحكومين.

والدستور هو بمثابة صك ولادة الدولة الحديثة، المنظور إليها كمجتمع إنساني، ضمن حدود إقليم معين، تحتكر فيه هذه الأخيرة العنف الفيزيقي بوصفه الوسيلة الطبيعية للسلطة، وكتجمع سياسي قائم على علاقة سيادة الانسان على الانسان على أساس العنف المشروع. غير أن ما يميز هذا المجتمع الانساني والتجمع السياسي عن غيره من المجتمعات والتجمعات هو تمثلات السيادة والسيطرة والخضوع. فالسلطة تفرض نفسها هنا بفضل الشرعية، بفضل الايمان بصلاحية وضع شرعي وكفاءة إيجابية مبنية على قواعد قائمة عقلانيا. وعندما تكون السلطة مؤسسة على الشرعية الدستورية ومقيدة بالدستور فنحن أمام الدولة الدستورية.

كما أن الدستور هو توأم الدولة الأمة، وذلك لأنه منذ ظهور هذه الأخيرة تكون رأي موحد ومشترك بأن واجب الحكومة هو ضمان الحرية في الداخل كما في الخارج، وأن هذا الواجب يعطي الحق للدولة أن تشرع آليات العنف، غير أن ذلك يكون في حدود معينة، ويعطي للحكومة ممارسة السلطة والقوة، غير أن ذلك هو الآخر يكون مقيدا وتحت مراقبة المحكومين. وهنا تكمن أهمية الدستور في توصيف وتدقيق جميع هذه الأمور. فهو يشرع نقل السيادة وممارسة السلطة ويضع شروطا وقيودا على ذلك.

## 2- الدولة والمجال العام:

يتمايز العام عن الخاص في الدولة الحديثة بشكل كبير، وبذلك يمكن القول إن ذلك وفر مساحة أكبر للحرية السياسية، وذلك لأنه لا وجود للحرية السياسية إلا في نسق يحترم التمييز بين العام والخاص، وكل كبح لهذا المرتكز، يؤدي إلى ممارسة السياسة ضد السياسي. وهنا تتبين دواعي اعتبار الحرية بمثابة أحد قيم المواطنة، واعتبار المواطنة من أهم مقومات الديموقراطية وربط الديموقراطية بالدولة الحديثة.

وللربط بين الدولة والديموقراطية والحرية ذهب سبينوزا إلى أن الغاية الحقيقية من قيام الدولة هي الحرية. وإن الشرط الوحيد الضروري لقيام الدولة هو أن تنبع سلطة إصدار القرار من الجماعة أو من بعض الافراد أو من فرد واحد. ولما كانت أحكام الناس، إذا ما تركوا أحرارا، تختلف فيما بينها كل الاختلاف، ولما كان كل فرد يظن أنه وحده الذي يعلم كل شيء، ونظرا إلى من المستحيل أن يفكر الناس كلهم ويعبروا عن أفكارهم بطريقة واحدة، فإنهم ماكانوا ليعيشوا في سلام لو لم يتخل كل فرد عن حقه في أن يسلك وفقا لما يمليه عليه قراره الشخصي. وعلى ذلك فإن الحق الوحيد الذي تخلى عنه الفرد هو حقه في أن يسلك كما يشاء وليس حقه في التفكير والحكم. وعلى ذلك فإن من يسلك ضد مشيئة السلطة العليا يلحق بها الضرر، ولكن المرء يستطيع أن يفكر وأن يصدر حكما حكمه، ومن ثم يستطيع الكلام أيضا، بحرية تامة، بشرط ألا يتعدى حدود الكلام أو الدعوة، وأن يعتمد في ذلك على العقل وحده، لا على الخداع أو الغضب أو الحقد، دون أن يكون في نيته تغيير أي شيء في الدولة بمحض إرادته.

## 3- الدولة الأمة

تشكل عبارة الامة المفهوم المركزي في النسق الرمزي المرجعي للسياسي في الدولة الحديثة. فعند الحديث عن الدولة الأمة نتحدث عن القومية التي تعتبر بمثابة نموذج حديث للوطنية وحب الوطن، ونظرية للشرعية السياسية التي تستوجب أن تتطابق الحدود الثقافية للمجتمعات مع الحدود الثقافية للدولة. إنها ـ أي القومية ـ تتحدد بواسطة إرادة بناء تطابق بين الثقافة والمجتمع. كما أن الثقافات المحلية ينبغي أن تنتهي أو أن تأسس في ثقافة أكثر اتساعا، وهي ثقافة الدولة/الأمة.

جاءت القومية كنتيجة للإرغامات البنيوية والمعيارية للمجتمع الصناعي. إنها التمظهر والتجلي السياسي للعلاقة التي ينبغي أن تربط الثقافة والدولة. والثقافة هنا ليست الثقافة في معناها الواسع، وإنما الثقافة السامية. فالأمة لاتتأسس على ثقافة مشتركة قبلية. بالعكس تشكل القوميات أو الأمم وسيرورات الإنسجام والإلتحام الثقافي الذي يرافقهما والنسق التربوي الذي ينشر هذه الثقافة الصافية والسامية، كل ذلك جاء كنتائج للتصنيع. والإلتحام الثقافي ليس معطى موضوعي بل هو كالقومية منتوج للشروط البنيوية للتصنيع.

إن القومية والأمة بالنسبة لإرنست كيلنر تقتضي القطيعة مع البنيات التقليدية. فالقومية التي تنشأ أو تتطلع إلى إنشاء ثقافية متميزة ومنسجمة، لا علاقة لها بالثقافة التقليدية، تتأسس على التنضيد الاجتماعي. كما أن القومية تختلق الأمم حيث هي غير موجودة. هذا الإختلاق بالنسبة لأندرسون Anderson يفترض أنه بجانب الأمم هناك الجماعات الحقيقية.

وتتأسس الهوية على مجوعة من التمثلات التي تخلق الاعتقاد والايمان بجدوى العيش المشترك في جماعة معينة. وتكون تلك التمثلات بمثابة المرجعية العامة المحددة للفعل المشروع وغير المشروع في الجماعة، بل المرجعية التي تخضع للتأويل لشرعنة أي فعل. فالاعتقاد الذي يقتسمه مجموع من الناس هو، من منظور علم النفس، أساس المبدأ المحدد لأي فعل، أحد العناصر المؤسسة لأي فعل سياسي. ومن هذه الاعتقادات حسب مونتسكيو الشرف والقوة والخوف. ويمكن إضافة العديد من الاعتقادات كالحرية، العدالة، المساواة وغيرها.

والحديث في الدولة الأمة هو حديث في القومية التي تعتبر بمثابة نموذج حديث للوطنية وحب الوطن، ونظرية للشرعية السياسية التي تستوجب أن تتطابق فيها الحدود الثقافية للمجتمعات مع الحدود الثقافية للدولة. إنها ـ أي القوميةـ تتحدد بواسطة إرادة بناء تطابق بين الثقافة والمجتمع. كما أن الثقافات المحلية ينبغي أن تنتهي أو أن تأسس في ثقافة أكثر اتساعا، وهي ثقافة الدولة/الأمة.

وتشكل مفردة العقد الاجتماعي ، في المجتمعات الغربية ، العبارة الأقوى ، في تمثل وتصوير الواقع السياسي ، في مشاهد تضفي المعنى على ذلك الواقع ، حيث تحاول تقديمه للمتلقي المخاطب ، وتظهره منسجما ، وتجعله مقبولا ومستساغا. هذه العبارة أساسية في اعادة انتاج الخطاب السياسي ، واعادة تركيب حكي السلطة ، وذلك قصد اعادة انتاج الشرعية السياسية ، وشرعنة السلطة القائمة. وقد توظف نفس العبارة ، لاعادة انتاج الحكي والخطاب المضاد للسلطة ، في بعض أجزائها .

## IV. - السلطة

في منظورٍ أول، تُعَدُّ السلطة بالإجمال مرادفاً للحكَّام. إلاَّ أن فروقاً هامة يمكن كشفها. فعندما استُعْمِل التعبير، على سبيل المثال، بشكل مقابل للمواطنين («المواطن مقابل السلطة»؛ «إعادة السلطة إلى المواطنين»)، فُهِمَ منه بالأحرى الفكرة المجرَّدة للدولة. وفي مزدوجة: سلطة / معارضة، كان يعني فقط الحكومة وأغلبيتها؛ لكنَّه يحيل إلى السلطة السياسية عندما يكون مقابلاً للإدارة العامة. وفي صيغة الجمع، يُعَدُّ تعبير مثل: السلطات العامة، مرادفاً تقريباً لأجهزة الدولة، بالمعنى الدستوري. وهكذا، فإنّ ما يؤَسِّس التماسك النسبي لهذه الحزمة الأولى من الاستعمالات الدلالية هو المقاربة المؤسّساتية، على الرغم من تنوُّع هذه الدلالات.

وفي منظورٍ ثانٍ، مختلف كلياً عن الأول، تُعَدَّ السلطة نوعاً من جوهر، أو ماهية، أو، بتعبير أفضل، رأسمال بالمعنى الاقتصادي للكلمة. من هنا يأتي التعبير الشائع: «إمتلاك السلطة» الذي يتضمن وجود مالك أو حائز. وهذا المالك، على غرار مالك الذمَّة المالية، يستطيع «تكبير» أو «تبديد» سلطته؛ ويجني منها «فوائد» و«أرباح». من هذا المفهوم المسمَّى «بالجوهري»، يمكن تقريب استعمال آخر للكلمة، خاص ببعض السياقات. فبرتراند دو جوفنيل، في سعيه لتعريف «السلطة الخاصة» (Le pouvoir pur) كان يُشَبِّهها «بالقيادة الموجودة بذاتها ولذاتها»[1]. حينئذٍ يعني المفهوم مقولة

**الطاقة التي ينبغي إجتذابها، والقوة الأولية التي ينبغي توجيهها، وهي استعارة تعبِّر جيداً عن السحر الذي يمكن أنْ يمارسه على المحكومين تمثُّل سلطةٍ يمكن مقاومتها بصعوبة.**

وفي منظورٍ ثالثٍ أخيراً، تُحيل كلمة سلطة إلى علاقة بين شخصين أو عدة أشخاص. إنها سلطة على شخص ما[1]. وهي لا توجد، في الواقع، إلاّ عندما تُمارَس أو، على الأقل، عندما تقوم علاقة فعلية، وإنْ كانت فقط على مستوى التمثُّلات الذهنية للخاضع. وهكذا فإنّ السيد المفكِّر يمكن أنْ يجهل تماماً أنَّ تابعاً مجهولاً، يوجد في مكان ما بعيداً عنه، ويُكَيِّف تصرفاته مع ما يعتقد أنّه الاتجاه الذي رسمته أوامره. في هذه المقاربة المُسَمَّاة بالتفاعلية يقع التعريف المشهور الذي اقترحه ماكس ويبر: «السلطة هي كل فرصة مؤاتية لتأمين انتصار الإرادة الخاصة، في داخل علاقة اجتماعية، حتى وإن كان ذلك لقاء مقاومات؛ ولا يهمّ كثيراً على ماذا ترتكز هذه الفرصة»[2]. وبهذا المعنى، تتميّز **السلطة على** شخص ما عن **سلطة** القيام بشيء ما، فهذه الأخيرة هي عبارة عن قدرة على عمل شيء، قد يكون مادياً (القيام بعمل ما)، أو قانونياً (امتلاك أهلية يعترف بها القانون). وبالفعل، فإنّ **سلطة** القيام بشيء ما لا تندرج بالضرورة في علاقة ما عندما تكون مجرد استعداد جسدي أو فكري لتحقيق مشروع ما.

وفي علاقة مع المفاهيم الأخرى بهمنا هنا المنظور الثالث لمفهوم السلطة، نظرا لأنه يركز على عنصر العلاقة السلطوية، لأن له علاقة بموضوع وإشكالية علم السياسة. فالسلطة هنا هي إما:

1. **سبب لسلوك**، عندما يمارس "أ" سلطة على "ب" بالقدر الذي يحصل فيه من "ب" على عمل"ع"، لم يكن لهذا الأخير أن يقوم به بوجه آخر. وهنا يقول فليب برو:

إنّ تحليل السلطة كسبب لسلوك يفترض إذن، بشكل طبيعي، إختلافاً في المصالح أو الطموحات بين «أ» و«ب». وهو وحده يسمح بقياس قدرة «أ» على الحصول من «ب» على عمل مختلف عن ذاك الذي كان يميل إليه. ومع ذلك، فإنّ هذا التحليل يُعَدُّ غير كافٍ. وكما أظهر ذلك جيداً ستيفن لوك (Steven Lukes)، فإنَّ الممارسة الأكثر فعالية للسلطة تتجه لتعديل إدراك «ب» لمصالحه بحيث يصل من ذلك إلى تمثُّلِه مصالح «أ»[1]. ويصبح العبد عبداً بقدر ما يجعل من رغبات السيد رغبات له، ولا يتخيّل حتى أنَّ من الممكن أنْ تكون له طموحات مستقلة.

وكلما ازدادت العلاقة السلطوية شدّة وفعالية، كلما اتجهت لإنكار الاختلاف في العقليات والطموحات بين الكائنات البشرية. إمَّا، سطحياً، بنزعها لكل إمكانية رؤية خارجية للتعبير عن التباين (معيار الأوضاع الاستبدادية)، وإما، بعمق شديد، بقيامها بإجراء قَوْلَبة جديدة جذرية للتمثُّلات التي يكوِّنها الخاضعون عن مصالحهم وطموحاتهم[2]. وأحياناً تنمو العملية في سياق انفعالي بشدة: الإخلاص النضالي لقضية كبرى، التمجيد الوطني للمواطنين حول حكومتهم[2]. لكنَّها تأخذ خاصةً شكل ما سمَّاه داهرندورف (Dahrendorf)، بقول الأُجَرَاء لمنطق الربح.

2 .**تقييد لحرية الغير**، حيث يبرز التضاد والجدل بين السلطة السياسية وحرية الأفراد، خصوصا في المجال الاقتصادي، وهنا تأتي أهمية الرضا والقبول بالسلطة من جهة وأهمية الشرعية القانونية من جهة أخرى.

3 . **تعبير عن تبادل** غير متكافئ للمنافع والمصالح والمواقع، وتحيل السلطة هنا على القوة والمقاومة، قوة الذات ومقاومة الخصم في اللعبة، وقد مثل نوبير إلياس إلى ذلك بلعبة الشطرنج.

4 **سلطة أمر وتأثير:** هنا يقول فليب برو:

من المؤكد أن السلطة التي يمارسها الرئيس التسلسلي على مرؤوسيه ليست هي نفسها سلطة الصحفي المؤثر على قُرَّائه؛ والأمر الذي يعطيه الضابط لرجاله لا يمكن تشبيهه بالاقتراحات التي يقدّمها المستشار إلى وزيره. ومع ذلك، فإنّ هناك، في كل هذه الحالات، قدرة على الحصول من الغير على شيء ما لم يكن ليفعله بوجه آخر (عمل أو لا عمل).

إنّ جزاء سلطة الأمر لا يكون معقولاً إلاّ إذا وُجِدَ تهديد صادق باستعمال القَهْر من أجل تنفيذه. ومن الوهم، بالطبع، التفكير بأن عقوبة حرمان من الحرية يمكن أن تنفَّذ من دون رجال شرطة وحرَّاس سجن. كذلك، فإن دفع الغرامة يُسَهِّله الخوف من قرار حجزٍ للأجر. وبالعكس، فإنَّ «جزاء» سلطة التأثير يكمن من منح تعويض أو منعه. والبدء بتنفيذه لا يتطلب أبداً استعمال القوة. فإذا لم يتبع القراء النصائح السياسيّة للمحرِّر افتتاحية كبير؛ فليس عليهم بالتأكيد أنْ يخشوا من أي تدبير إكراهي.

## V. - السياسي والميدان السياسي:

يحيل السياسي على الميدان الاجتماعي الذي تهيمن عليه صراعات المصالح التي تنظمها سلطة محتكرة للعنف الشرعي والمشروع.

ويُبنى الميدان السياسي، بشكل أخص، من خلال المنافسة حول مراقبة جهاز الدولة، وهي مراقبة تتضمن إمكانيات تدخُّل في مجموع المجتمع المحكوم، سواء على الصعيد المادي أم الرمزي: العمل على إشاعة النظام، دعم الاقتصاد، تحريك التحويلات الاجتماعية، وهي كلها أمور تتعلق دائماً، بالفعل، ببُعْدٍ مزدوج. إنَّ الميدان السياسي واسع إذن. وهو، من بعض النواحي، يشمل أو يضم كل الميادين الأخرى، نظراً لأنها خاضعة لقانون الدولة.

أهمية من الطراز الأول في الميدان السياسي. فهذا الميدان تخترقه، خاصة في النظام التعددي، معركة مستمرة بين الفاعلين من أجل فرض صفتهم التمثيلية، في وجه خصومهم: سواء تعلق الأمر برجال سياسة شعبيين، أم بأحزاب جديرة بإغراء جزء هام من الناخبين، أو بمجموعات مصالح تقدِّم البرهان على أنها تتمتع بثقة الفئات المهنية التي تأخذ على عاتقها حاجاتها[1]. فمن أجل تبرير شرعية التطلع لممارسة السلطة، في نظام حكم يقوم على التفويض، ستقوم العائلات السياسية المتنافسة بالتجابه باستمرار من أجل محاولة فرض التمثّلات الإيجابية لعملها الملموس أو مشاريعها المجتمعية؛ وتضم إلى مراجعها المذهبية مفاهيم إنفعالية مواتية: الليبرالية «كأخلاق المسؤولية»، والاشتراكية «كانعتاق للعمال». وهكذا تبدو المجادلات السياسية كصراعات من أجل الإنتاج، وفرض «الحسّ الشرعي».

و كما نقارب السياسي انطلاقا من كونه مجموعة من العلاقات السياسية، وباعتباره مختلف أشكال تنظيم وتبرير السيطرة المشروعة، بتعبير ماكس فيبر، فإن دراسته ـ أي السياسي ـ لا ينبغي أن تقتصر على المجالات المعروفة، بل ينبغي أن تهتم أيضا بالظواهر الاجتماعية الأخرى، التي لا تقل أهمية عن مثيلاتها، ومن أهمها البحث في إنشاء التصورات حول السياسي

والقول بأن علاقة هي سياسية وعامة معناه أنها تهم نشاطا اجتماعيا، يهدف إلى حماية أفراد جماعة مستقلة، باعتبارهم هم من يكون تلك الجماعة، وعلى أساس أن لديهم شيئ مشترك يجب الحفاظ عليه، وتجب حراسته. وهذا الشيء بدوره هو مبرر أن يكون الفرد عضوا في تلك الجماعة.

فالعام هو علاقة اجتماعية مستقلة طبعا عن الإرادات الخاصة، وتتأسس على ما يسميه ماكس فيبر بالتسوية أو التوافق. وهو ليس بالضرورة اتفاق صريح، وإنما نوع من التواطؤ بين الأفراد، حيث يوجه كل منهم نشاطه صوب الأمل الذي يراه الآخرون، على أساس أن يحقق ذلك علاقة عامة، والتي لا تتحقق بمجرد العيش المشترك، كما لايكفي لتتحقق أن ينتظم المجتمع ويتهيكل وتتوفر فيه الهرمية، وإنما لابد بالإضافة إلى ذلك من أن يتكون لدى أفراد المجتمع شعور بالوحدة، التي هي سبب التنظيم.

**1- السياسي والتمييز بين المجال العام والخاص:**

يحيل مفهوم العام على ثلاثة مفاهيم فرعية، تكون بدورها العناصر الاساسية للمفهوم. هذه المفاهيم الفرعية هي الشيء العام أو المشترك، والذي سبق وقلنا بأنه يشكل موضوع السياسة والسياسي، ثم المصلحة العامة ويمكن اعتبارها بمثابة الهدف من السياسي والسياسة وأخيرا المجال العام وهو طبعا مجال السياسة والسياسي. هذه العناصر هي متكاملة ومتداخلة وليست مستقلة. هذه الثلاثة تتداخل مع مفاهيم فرعية أخرى مكملة، من أهمها، الحيز العام، النظام العام والراي العام وغيرها من الالفاظ، التي تنتمي بشكل أو بآخر إلى الحقل الدلالي للعام.

- تكمن أهمية ثنائية العام والخاص في تمييز دائرتين من النشاط، كل منهما مستقلة عن الأخرى. غير أن الأهم من ذلك هو أن هذا التمييز يمكن من التوقف عند سيرورة العلاقة بينهما، حيث تعاقب توسع مجال العام على حساب الخاص، في عصور، و مواجهة الخاص للعام في عصور أخرى. هذا إلى جانب إمكانية أن يتوسع العام على حساب الخاص، لفائدة الخاص ( أي أشخاص خاصة سواء مجموعات أو أفراد). وهذه العلاقة الجدلية القائمة على التناظر اللا نهائي بين العام والخاص هي التي تميز السياسة والسياسي.
- وعليه فمن خلال المجالين نحدد ما هو سياسي وما ليس سياسي. فالنشاط السياسي لايمكن أن يتطور إلا في إطار العلاقة العامة، وفي مجال عام. ولكي تكون هناك سياسة لابد من وجود مجال عام ـ مدينة، دولة، امبراطورية ـ منفصل ومتمايز عن المجال الخاص.
- يتأسس العام على علاقة الاحترام، من خلال فكرة المواطنة، وذلك على عكس الخاص الذي يمكن أن تتجاوز فيه العلاقة مسألة الاحترام إلى علاقة الحب. غير أن الاحترام في العالم المشترك أي في المجال العام هو في حاجة إلى الحب الذي يتولد وينتشر في المجال الخاص، وذلك لأن انتشار الكراهية في المجال الخاص سينعكس لامحالة سلبا على قيمة الاحترام في المجال العام، مادام العام والخاص يتفاعلان في المجال الاجتماعي، خصوصا المدني)..
- لقد لعب المجال العام، الذي أسسته الطبقة البورجوازية دورا هاما في التقدم السياسي و الاجتماعي و حتى الاقتصادي الذي حققته الدول الأوروبية. فهو الذي سمح بظهور المجتمع المدني كقوة اجتماعية مستقلة تراقب السلطة. و هو المجال الذي يتم فيه النقاش و الحوار الحر بين مختلف الأفراد حول الشؤون العامة و المشتر. و هو كذلك " مجال لنقد السلوكات و المعتقدات اللامنطقية التي تأسست في المجال الخاص، ويعاد تشكيلها باستعمال المنطق و العقل.

**2- السياسي والاجتماعي أو الميدان الاجتماعي**

(ومحدَّدة جزئياً من قِبلها)»[1]. إنَّ الميدان هو إذن المكان الذي تتنظم فيه

علاقات السلطة والسيطرة. فسواء تعلق الأمر بميدان الفلسفة، والدين، والاقتصاد أو، حتى في داخل هذا الأخير، ميدان صناعة الطائرات، على سبيل المثال، فإنّ هناك دائماً مجالاً اجتماعياً يتميّز «بأوضاع» غير متكافئة تسلسلياً: إما بعبارات الأهلية القانونية، وإما بعبارات النفوذ، والمال، أو القدرة الاقتصادية. ففي قطاع صناعة الطائرات تحتل بعض الشركات أوضاعاً مسيطرة بالنسبة لمنافساتها؛ وفي داخل كل شركة توجد مناصب أكثر أهمية، استراتيجياً، من غيرها، وإدارات تجارية، وتقنية، وإدارية، ومالية مؤَثِّرة بشكل غير متكافئ. ويتمتع بعض المسؤولين، بحكم تكوينهم أو تجربتهم، بنفوذ أعلى؛ وتجاه هؤلاء لن يكون القادة النقابيون مجرَّدين من التأثير إذا بدا الأُجراء مُنَظَّمين بقوة.

إنّ بناء هذه الأوضاع يجري بالنسبة إلى رهانات ومصالح نوعية خاصة، غير قابلة للاختزال في رهانات ميدان آخر. ويأخذ بيار بورديو نفسه مثال الفيلسوف الذي يقول لنا عنه «أننا لن نجعله يركض مع رهانات الجغرافيين». فالرغبة بالعمل في سلك الوظيفة العامة العليا تتضمن متابعة أهداف مختلفة عن تلك التي تحرك صحفيي التلفزة، أو مقاول البناء؛ والقواعد التي يكون من المناسب اتباعها لبلوغ هذه الأعمال، وكذلك الوسائل القابلة لأن تُستخدم من أجل هذا الهدف هي مختلفة أيضاً. وهكذا يمكن القول بأن الميدان الاجتماعي يُحَدَّد بمنظومة رهانات ومناهج عمل خاصة به، على الأقل جزئياً. وهو يتضمن أيضاً معرفة الوكلاء، الذين يريدون التحرك في داخله بسهولة، بقواعد اللعبة السائدة فيه فعلياً. ضمن هذا الشرط فقط يمكنهم ممارسة سلطة فعَّالة فيه.

## VI. السيطرة أو المراقبة الاجتماعية

إنَّ السيطرة، كمقولة ويبرية، يمكن أنْ تُعَرَّف كمجموع الإكراهات المنظِّمة التي تفرض نفسها، في مجتمع ما، على الأفراد الذين يكوِّنونه. إلاَّ أنّ من الممكن، من أجل فهم الظاهرة عندما ننظر إليها من وجهة نظر أولئك الذين يخضعون لها، أنْ نُفَضِّل عليها مقولة «المراقبة الاجتماعية». فهذه المقولة، ذات الأصل الأنجلوسكسوني، تشير بشكل أفضل إلى مجموع التنظيمات التي تُثقل على الوكلاء الاجتماعيين: وهي، في آن واحد، تلك التي تنجم عن سلطة يمارسها أفراد على أفراد آخرين، وتلك التي يمكن أن تبدو كسيرورات بدون موضوع.

**أ ـ السيطرة المنظور لها من وجهة نظر أولئك الذين يخضعون لها**

لقد تسلَّط السؤال التالي على الفلسفة السياسية الغربية، من لابويتي إلى روسو. في كل مكان يوجد الناس «في القيود»؛ فكيف حصل أنهم قبلوا بالخضوع لمشيئة عدد قليل من الأفراد، بل لشخص واحد؟ الأول أجاب مؤكِّداً أن هذه «العبودية الإرادية» كانت مرغوبة. وقد لاحظ، بمرارة، أنَّ البشر كانوا «مبتهجين ومفتونين» بذلك. أما الثاني فقد اخترع براهين معقّدة من أجل أنْ يثبت، بواسطة المثال الأعلى، سيادة الإرادة العامة التي يُنتجها الإجماع، وتظهر، في الوقت نفسه، في كل فرد خاص.

إنَّ المراقبة الاجتماعية على الأفراد، من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، تتجلى وفق أسلوبين.

هناك أولاً **تنظيمات خارجية**، أي مجموعة قواعد إلزامية، يدركها ذاتياً الخاضعون لها باعتبارها تفرض نفسها عليهم من خارج إرادتهم. وهي يمكن أن تكون ذات طابع قانوني: كالقوانين والقرارات التنظيمية، المكوِّنة أحياناً لأنظمة قانونية حقيقية، بمعنى أنها تنظم مجموعة متماسكة ومترابطة من الحقوق والواجبات (نظام الوظيفة العامة...). ويمكن أيضاً أن تكون ذات طابع اجتماعي ـ ثقافي: كالعادات وقواعد السلوك، واللغات، والقيم والمعتقدات، إلخ. وهي تحكم قواعد الدخول في علاقة مع الغير، وتحدِّد، تبعاً للأوضاع الملموسة، ما يمكن ـ وما لا يمكن ـ فعله. ولهذه التنظيمات

الخارجية أصل يمكن التحقق منه بسهولة تقريباً. فالقواعد القانونية يُعْرَف أصلها بسهولة مبدئياً، لأنها تُعزى للمشرِّع، أي في الواقع للسلطة السياسية. ولكن عندما تكون قديمة جداً، فإنه يجب إرجاعها إلى إرادة الحكام الذين اختفوا أو نُسِيوا، بل إلى العرف. أما القواعد الاجتماعية ـ الثقافية فإنها، من جهتها، ترتكز على العادات والممارسات التي لا يمكن، في أغلب الأحيان، التحقق من هوية باعثها.

ويستمد هذا التصنيف أهميته من واقع أن طاعة القواعد، المُدْرَكَة كقواعد خارجية، هي نفسياً أكثر كلفة؛ فهي تثير بالمقابل نزعة عدوانية فرضية. وبالفعل، فإن بداهة كون الفرد ينحني أمام إرادة أخرى غير إرادته لا يمكن أن تُخفى. فليس هو الذي يقرر مقدار اشتراكه المالي؛ وإذا أراد تأسيس مشروع، أو جمعية، أو حزب، فإن عليه أن ينساب في شبكة أحكام تمزج بشكل حميم بين الالزامي، والممنوع، والمسموح بشروط. ومنذئذٍ، تكون في أصل مظاهر كبت نسبي، لأن «شيئاً ما» يتدخّل، بشكل جليّ، بين موضوع رغبته ومادتها.

وتوجد أيضاً **تنظيمات داخلية**. وهي تنجم عن سيرورة نفسية اجتماعية نشيطة، يجريها الفرد، وتكمن في استبطان الإكراهات الخارجية التي يصطدم بها، بمعنى أنه يجعلها إكراهاته[1]. فأمام أمرٍ يمنعه من اتباع نزواته الخاصة، يمكن بالفعل للفرد أن يختار، نظرياً، بين طريقين للرد. الأول يكمن في رفض الانصياع. وهذا الموقف يمكن أن يأخذ شكل التجنّب، أي سلوك الهرب (بالمعنى الواسع للكلمة). وكلفته ستكون ضعيفة إذا لم تفطن السلطة الآمرة إلى عدم الطاعة (الغش الضريبي غير المكشوف، على سبيل المثال). لكنّ رفض الانصياع قد يتطلب أحياناً تمرداً مفتوحاً سيبدو ثمنه مرتفعاً بشكل مفرط إذا اكتسى فرض الجزاءات المخيفة احتمال تصديق حقيقي، سواء كانت هذه الجزاءات جزائية، أم إدارية، أم «معنوية» (فقدان الاعتبار الاجتماعي، إساءة لتقدير الذات...).

وعندما يكون من غير الممكن التفكير بالهرب أو التمرد، تكون أفضل طريقة للانصياع هي القيام بعمل حقيقي لتملك القاعدة الخارجية، والتقليل، في الوقت نفسه، من الكلفة النفسية للإساءة الموجَّهة لاستقلال الشخص. وفي نهاية السيرورة، يصل الفرد الذي يتبنى الأوامر الاجتماعية التي لا يمكن تفاديها، إلى أن يعيشها وكأنها منبثقة من وجوده الداخلي، وضميره الحميم. إنه يضفي طابعاً شرعياً على طاعته (الاضطرارية) إما أخلاقياً باسم النزعة المدنية (Le civisme) أو القواعد الأخلاقية، وإما عقلانياً باسم الأنظمة الضرورية للحياة في المجتمع. وتسمح سيرورة الاستبطان بالانصياع من دون انحطاط لأن الفرد يكون لديه إنطباع بأنه لم يَعُدْ يطيع إلاَّ نفسه. إنّ «عملاً» من هذا النوع هو الذي يصفه نوربير الياس عندما يلاحظ، على المدى الطويل، حلول الإكراه الذاتي محل العنف الخارجي الذي يميّز، في الغرب، الأزمنة الاقطاعية[1].

إنَّ المراقبة الاجتماعية، الخارجية أو المُسْتَبْطَنة، تشكِّل مدخلاً لمقولة **الدور**. وهناك عدة تعاريف لهذا المفهوم. لنأخذ الآن التعريف المتفرع من أعمال لينتون (Linton) وبارسون (Parsons) في مجال علم الاجتماع: الدور هو مجموعة المواقف والسلوك المنتظَرة من وكيل اجتماعي في ضوء واقع وضعه القانوني. وهو يبدو إذن مرتبطاً بالوضع الذي يحتلّه في الميدان الاجتماعي. إنَّ الدور يفرض الوفاء ببعض الوظائف، وبالرجوع إلى بعض القواعد، وبعدم الخروج عن لغة معينة. وهذا هو حال الصحفي، والمناضل النقابي، والموظف الكبير، والمنتفع من الإدارة، الخ. وكل فرد يتولّى، بشكل تراكمي، عدة أدوار حسب المواقع التي يجد نفسه موضوعاً فيها بشكل متتالٍ: إطار تجاري، والد تلميذ، دافع ضريبة، مواطن/ ناخب. إنَّ الدور يمارس وظيفة توضيح العلاقات بين الأشخاص: وهو يسمح بمجابهة مواقع مستجدَّة وأشخاص غير معروفين مع إشارات مُعَدَّة مُسْبَقاً. بهذا المعنى، يكون الدور موحياً بالأمان بالنسبة لكل الأطراف الداخلة في تفاعل اجتماعي. ولكن مقابل إكراهات تنصبُّ على العفوية الذاتية[2].

وتشكل المراقبة الاجتماعية أيضاً مدخلاً إلى مقولة فرضها بيار بورديو في مصطلح علم الاجتماع الفرنسي باسم **العادة** (habitus)[1]. إنّ ممارسات الوكلاء، تكون مشروطة، بشكل وثيق، وفي آن واحد، ببُنَى الميدان الاجتماعي (التي تفرز «مناهج مواقع») وبالترتيبات المُكَوَّنة مُسْبقاً لدى الأفراد، وفقاً لصيغة: «العادة + الميدان = الممارسة»[2]. ويرى مؤلّف «مخطط إجمالي لنظرية الممارسة» (Esquisse d'une théorie de la pratique) أن العادة هي «منظومة ترتيبات، دائمة ويمكن تغيير مكانها، تدمج كل التجارب الماضية وتعمل... كرحم لإدراكات، وتقديرات وأعمال»[3]. ويحيل العنصر الأول من هذا التعريف مباشرة إلى سيرورة استبطان القواعد والعادات والالتزامات، التي تجري في مواقع تُجَرَّب فيها، إما بوعي أو بدون وعي، إكراهات الواقع وظواهر السيطرة. وإذا كانت هناك **«أخلاق طبقية»** (ethos de classe)، وهي مقولة يستعملها بورديو أحياناً كمرادف لمقولة «العادة»، فذلك لأن الأفراد من نفس طبقة السكان، والموضوعين في شروط وجود متشابهة، يُقادون للرد بطريقة مشابهة على تجارب الواقع المشتركة المفروضة عليهم (أنظمة العمل بالسلسلة، شروط الوجود في السكن الشعبي، الموارد الثقافية والمدرسية الضعيفة، إلخ).

ويحيل العنصر الثاني من التعريف إلى المظهر الباني. فالعادة تبدو كنوع من منهج يُقَنِّن بشكل وثيق السلوك، والمواقف، والآراء القابلة للتصديق، وذلك تجاه وضع جديد، وإنْ كان غير مُنْتَظَر أو غير مُتَوَقَّع. فليس هناك توالد عفوي للأذواق أو لأحكام القيم، ولا توزيع بالصدفة لأساليب الحياة ولا، أخيراً، جاهزية كاملة لإدراك العالم المحيط. إنَّ العادة هي شبكة قراءة، لكنها أيضاً تسييج فرضته المراقبة الاجتماعية. وهذه الرؤية تشير إلى النبرة الموضوعة على وزن الحتميات الاجتماعية وإكراهات البُنى، وهذا ما أُخِذَ عليها أحياناً.

**ب ـ السيطرة المنظور لها من وجهة نظر أولئك الذين يمارسونها**

يُعَرِّف ماكس ويبر الظاهرة السياسية في الجماعات البشرية، وهو بصدد ملاحظة خصوصيتها، بأنها أسلوب السيطرة الذي يجمع بين مراقبة القهر ومنظومات محدَّدة للشرعية.

وفي حين أن السلطة تصف فقط العلاقة الاجتماعية التي تسمح بتغليب إرادة مَنْ يمارسها، بشكل مستقل عن نقطة معرفة الموارد المستعمَلة من أجل التغلب على المقاومات التي تلتقي بها، يرى أن السيطرة تركّز على الموارد التي يمكن تعبئتها والإكراهات الخاضعة لها؛ وبعبارات أخرى، فإن هذا المفهوم يهدف إلى التحقق من هوية النظام الاجتماعي المُنَظَّم الذي يسمح بالممارسة الفعلية للسلطة. وفي العصر الحديث، تُمَارَس السيطرة السياسية من قِبل مشروع (أي تنظيم) ذي طابع مؤَسَّساتي: الدولة، التي تستمد من المجتمع، في آن واحد، وسائل ممارسة احتكار القوة ووسائل تبرير شرعية تطلّعها لجعل نفسها تُطاع.

في بداية سنوات الثلاثينات، ظهر بشكل متزامن تقريباً نظامان سياسيَّان يبدو أنَّ الايديولوجيا تفصل بينهما جذرياً، لكنَّ تشابهات مدهشة تدعو، مع ذلك، للتقريب بينهما، فمع تأميم الأراضي الزراعية في الريف، وتصفية الكولاك، وإطلاق الخطط الخمسية الكبرى، جرت، بشكلٍ قاسٍ، في الإتحاد السوڤياتي عملية تسريع لتسلُّط حزب ستالين على المجتمع السوڤياتي. وبشكلٍ موازٍ، شهدت سنة 1933 قدوم أدولف هتلر كمستشار للرايخ، وخلال بضعة أشهر، تصفية المؤَسَّسات الديمقراطية لجمهورية ڤيمار. وفي البلدين، أخذ عنف الدولة ينتشر، ويتحوَّل إلى رعب ضد مجموعات اجتماعية

بكاملها: في ألمانيا، اليهود والشيوعيون، والليبراليون والكنيسة المعترِفة أيضاً؛ وفي الاتحد السوڤياتي، الفلاحون الأغنياء، والمؤمنون، والشيوعيون القدماء، والأقليات القومية، وكل المعارضين المحتملين الذين وصفوا بالرجعيين أو بالهتلريين ـ التروتسكيين.

وباسم أيديولوجية مُبَرِّرة للشرعية (عرقية، بروليتارية) قامت محاولة ضخمة لإلغاء كل الفوارق الروحية والثقافية الموجودة في المجتمع. إنه الحلم الفطري بالعودة لعدم التمايز، أي للوحدة الانصهارية لكل العناصر المركّبة للسكان. إنَّ تقنيات التأطير المذهبي ستأخذ إذن مكاناً أساسياً، ولاسيما باتجاه الشباب. والنظم الشمولية ليس لها كطموح وحيد إقامة أحادية خارجية بحتة، أي نظام عام ظاهري، بدون تنافرات مسموعة، فهي تحتاج، أكثر بكثير، للحصول على إنتماءٍ نشيطٍ، وبدون تحفظات، لمشروعها المجتمعي، وأولئك الذين لا يعطون هذا الدعم سيُقَدَّر لهم أن يكونوا مُهَمَّشين أو مستبَعدين بلا رحمة[1]. إنَّ السكوت لا يكفي بالفعل؛ والاختلاف حتى السلبي لا يُحْتَمَل، والحفاظ على هويات سياسية خاصة لا يُطاق.

وتقرن الشمولية هذا الطموح للتأثير الشامل على العقول مع استعمال التقنيات الحديثة في مجالات التنظيم، والاتصال، والإدارة. فهي تسمح بإدارة منظومة اعتقالية واسعة، وبتعبئة مُمَرْكَزة لوسائل الدعاية، وبتَصَنُّع الجهاز البوليسي. وبواسطتها تكتسب المنظومة الشمولية هذا «الأثر المقياسي» الذي يميزها كظاهرة علمية في القرن العشرين. إنها البربرية ذات الوجه الصناعي[2].

## ب ـ خصائص الأوضاع الشمولية

وهي لا يمكن البحث عنها على مستوى قواعد العمل الدستورية. فليس هناك من نظام قانوني خاص بالحكومة الشمولية، إذا أُخِذَ بدقة بالحسبان منطقه المدمِّرَ بعمق للقانون، وللتمايز بين الدولة والمجتمع المدني. إنَّ الدستور الستاليني لعام 1936 كان، من **حيث نصّه الحرفي**، أكثر الدساتير ديمقراطية في العالم؛ كما أنَّ دستور ڤيمار لم يُلْغَ رسمياً أبداً[1].

إنَّ المنظومة الشمولية تنظّم إرهاباً أيديولوجياً وبوليسياً على المجتمع. ولكن ليس لصالح الدولة ومؤَسَّساتها الرسمية، وإنما، عبر عددٍ كبيرٍ مُشَوَّش من المراكز السلطوية المتنافسة، لِصالح القائد. وكما كتبت حنا أرندت فإنَّ: «الشمولية تختلف، من حيث الجوهر، عن الأشكال الأخرى للقمع السياسي الذي نعرفه، مثل الاستبداد، والطغيان والديكتاتورية... إنَّ النظام الشمولي يحوِّل دائماً الطبقات إلى جماهير، ويستبدل منظومة الأحزاب ليس بديكتاتوريات الحزب الواحد، وإنما بحركة جماهيرية، ويُبَدِّل مكان مركز السلطة من الجيش إلى الشرطة، ويطبِّق سياسة خارجية تهدف بصراحة للسيطرة على العالَم»[2]. وهذه الدينامية الشمولية، التي يمكن تبيّنها بسهولة

في ألمانيا الهتلرية، والاتحاد السوڤياتي في عهد ستالين، وصين ماو[1]، تستند على أربعة عناصر:

**العبادة الحادّة للقائد**: فالقائد الذي هو أكثر بكثير من ديكتاتور، يتولى سلطة مطلقة لا يُمسك بها كلياً في الواقع، يُعدَّ رأس حركةٍ ينبغي عليها أنْ تُعيد تشكيل المجتمع بأسره؛ ويُفْتَرَض فيه أنْ يُعَبِّر عن التطلعات اللاواعية للجماهير لمثالٍ جماعي أعلى، ويجعلها جليَّة. وهو، بالتحليل الأخير، الوحيد الذي يَعْلَم، لأنه الوحيد الذي يُجَسِّد «الخط الصحيح» للحركة، أو الروح الجماعية للشعب. إنَّ المعادل للفوهرر هو، في الاتحاد السوفياتي والصين، القيادة البروليتارية للرفيق ستالين وللربان الكبير ماو. إنَّ الفعالية السياسية والنفسية ـ الاجتماعية لعبادة الشخصية هذه تتجلَّى في الإسقاطات الانفعالية الشديدة للجماهير. فالمظاهرات الجماهيرية الكبرى تشجع، بشكل خاص، على إلغاء المعالِم العقلانية للأفراد المنفصلين، بسبب وقت طويل مِنْ تقربهم من القائد، عن بيئتهم الاجتماعية المبنيَّة. لكنها تُسْتَبْدَل بكل وسائل الاتصال التي تحمل إلى كل مكان، وبدون كلل، الكلام المعصوم للقائد. ويتبع ذلك أن المنظومات الشمولية تعبئ إجماعاً حقيقياً يقوم على الاستغلال المنظَّم للقلق الأكثر بدائية، وحتى للشهوات الأكثر حقارة.

**الاحتكار الايديولوجي**: في كل المنظومات الشمولية، ينتصر مفهوم دقيق للحقيقة لا يتقبَّل الشكوك والمناقشات، ويرمي، **بالأحرى**، في الظلمات الخارجية للمؤامرة التعلق بمذاهب «خاطئة». وما يهم، بالنسبة لها، ليس المضمون الصريح للمذاهب، التي تُخْتَصر عموماً في أفكارٍ بسيطة: العرقية ومعاداة السامية في ألمانيا النازية، الماركسية اللينينية في صيغتها الستالينية أو الماوية («الكتاب الأحمر الصغير»). وأكثر من ذلك، فإنَّ مبدأ التماسك هو الذي يسمح بطلب الطاعة المطلقة، والشروع في تدمير المؤَسَّسات الاجتماعية ـ الثقافية، والأديان والفلسفات باسم «بُطْلانَها»، ويخلق بذلك عدميَّة القيم التي يتشكل المجتمع الجديد عليها[2].

**مراقبة جميع وسائل السلطة والإقناع**: إنّ إقامة الشمولية تفترض بالطبع استبعاد كل المؤَسَّسات القابلة لأنْ تُعَطِّل ديناميته الداخلية للتسلّط على المجتمع. إلغاء التعددية السياسية وتدمير المعارضة، القانونية والسرِّية؛ الوصاية المطلقة على النقابات، والكنائس، وكل أشكال المؤسَّسات الاجتماعية؛ إنشاء بُنى تعبئة الشباب؛ الإشراف الصارم بشكل خاص على الجيش، الذي تضاعف عدده بالميليشيات (S.A ثم S.S في ألمانيا، الميليشيا العمالية في الاتحاد السوفياتي) وأخيراً، تكوين آلة دعائية مدهشة للاستعمال الداخلي والخارجي.

## VII. الايدولوجيا والايدولوجيا السياسية

استُعْمِلَت كلمة أيديولوجية من أجل عرض مجموعات متماسكة من التمثلات الذهنية المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، فإنَّ التعريف الشامل يجب أن يأخذ بالاعتبار مظهرها الديناميكي، أي قدرتها على التأثير على الممارسات الاجتماعية عبر سيرورة (إعادة) بناء الواقع الذي تستدل عليه. ولهذا السبب سنعني بتعبير «أيديولوجية» «منظومات التمثلات التي تعمل في مجال المعتقد (السياسي) والعنف (الرمزي)».

**إنَّ العنصر الأول في التعريف يحيل إلى فكرة التنظيم**. فالأيديولوجيات هي «منظومات تمثُّلات»، بمعنى أنها ترتكز على حدٍ أدنى من المنطق الداخلي، والبناء المُعَقْلِن. إنَّ الأيديولوجيات ليست مجرد قوالبَ متجاورة: فهي تُعَدُّ على أساس عمل تفسير نظري ومذهبي. والأكبر من بينها: كالليبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الثورية، والانسانية الفلسفية، تستند إلى مؤلَّفات كبرى في تاريخ الفكر السياسي: آدم سميث، ماركس، روسو... أما الأخرى فلها انتشار فكري أكثر تواضعاً، وتندمج من جهة أخرى، وبشكل محتمل، كمجموعات فرعية في تيار رئيسي، كالراديكالية في عهد الجمهورية الثالثة أو النزعة العالَم ـ ثالثية المعاصرة. وأحياناً، تكون قريبة جداً من القوالب بالمعنى العام. لكنَّ الأمر الأساسي فيها يكمن في طموحها لأنْ تكون كُلِّيَّة وعقلانية.

**أما العنصر الثاني، الأكثر تعقيداً، فيستعيد مقولة «المعتَقَد»**. لقد أظهر باريتو بقوة كيف أنَّ المجموعات الاجتماعية، وكذلك الأفراد، تعتبر عادة الاقتراحات أُموراً مؤَكَّدة، في حين أنها تكون، في الواقع، غير مُبَرْهَنَة، أو غير قابلة للبرهنة. وحتى النظريات التفسيرية المُتَصَنِّعة يمكن أن تكون ضعيفة للغاية، على الرغم من الطابع الجليل للمراجع المعبَّأة فيها. وهذا هو أيضاً حال القيم الأخلاقية التي تفترض وجود تفضيلات ذاتية أو اختيارات ذات طابع أخلاقي. ومن المعتاد بالأحرى، في الحياة اليومية أن يعود المرء إلى عادات أو مبادئ لا يناقش في ملاءمتها الحقيقية.

**وأما العنصر الثالث، أخيراً، فيستعيد مفهوم العنف الرمزي**. وهذا المفهوم، المستعار من بيار بورديو[2]، يعرض بشكل صحيح السيرورات المستخدَمة في أساليب بثّ المعتقدات. ففي أصل سيرورات العنف الرمزي يقع واقع أنَّ التمثلات الاجتماعية والسياسية، التي تفرض نفسها كتمثلات مهيمنة في مجموع المجتمع، كانت قد أُعِدَّت، في الواقع، في بعضٍ من أجزائه. فالأفراد والفئات الاجتماعية ليس لديها، بالفعل، قدرة متساويةً على صياغة وبثّ المعتقدات الضرورية لها من أجل تأكيد وجودها. وهكذا لعبت الكنيسة ورجالها، في داخل المجتمع الاقطاعي في الغرب، وعلى هذا

**المستوى، دوراً كبيراً حلَّ محلَّها فيه، تدريجياً، مفكرون متحلِّلون من أيّ إنشغال لاهوتي: كفلاسفة القرن الثامن عشر، والجامعة، وكذلك الأحزاب الجماهيرية الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر، إلخ... لقد كان انطونيو غرامشي يدافع عن الفكرة القائلة بأن كل طبقة اجتماعية تفرز طبقتها الخاصة من المثقفين العضويين الذين يساعدونها على وعي هويتها من خلال تبرير شرعية توقعاتها ومطالبها، وصياغة مشروع تاريخي لها، أو آفاق مستقبلية على الأقل. وهكذا كان لدى البرجوازية، برأيه، صحفيوها، ومحاموها، والمنافحون عنها، ومذهبيوها، في حين كانت البروليتاريا العمالية تزوِّد نفسها، «بمثقف عضوي جماعي»، هو الحزب الشيوعي، الطليعة المستنيرة للمناضلين؛ المسلَّحين بمعرفة نظرية، بفضل الماركسية.**

## VIII. المشروعية و الشرعية

### 1- المشروعية

تتأسس المشروعية على العلاقات المباشرة بين الحكام والمحكومين، وتقوم على الرضا الدائم والمستمر وشبه المجمع عليه، الذي يمنحه الأعضاء والطبقات الاجتماعية لنموذج من التراتبية ولطبقة قائدة، بهدف حل ومعالجة المشاكل الداخلية بطرق أخرى غير العنف والخوف الذي ينتج عنه.

وتتحقق المشروعية عندما تبنى السلطة وتمارس السلطة على أساس القواعد المبنية والمقبولة من قبل الجميع، تؤول وتطبق من قبل الجميع، بدون تردد أو حيرة، باتفاق مجمع عليه.

فأي مبدإ من مبادئ المشروعية لا يمكن أن بفرض بشكل سلطوي، وإنما يولد بتوافق الطموحات السياسية والطبائع أو العادات، النسق الاقتصادي، الدين والروح العامة لحضارة جماعة معينة. فالمشروعية ظاهرة سياسية تأتي من تحت لأن حتى الميزات الشخصية لرئيس ما لاتكون كافية لتحقيق مشروعية قيادته وتحكمه.

والمشروعية هي عنصر مقوم ، مفصلي، قطعي وجازم للنظام، تهذب السلطة من خلال الثقة التي تصنعها بين الحاكمين و المحكومين، لأنها تنقص وتخفف من الخوف دون أن تبدده بشكل كلي. فالانقياد والخضوع يفقد صلابته عندما يحصل الامتثال والاذعان بواسطة الخوف والوسائل العنيفة.

## 2- الشرعية

هي منظومة الضوابط والقواعد والاتفاقات و الإجراءات التي تصنعها السلطة العامة لتيسير التبادل بين أعضاء جماعة ما من جهة، وللسماح للحكومة ببسط سلطتها على مجموع الجماعة وعلى كل فرد منها بغية خلق انسجام في العلاقات الخارجية بين الأفراد والمجموعات من جهة أخرى. فهي ظاهرة قانونية تأتي من فوق، لأنها شرعية القانون الوضعي، وهو قانون فوقي.

وللشرعية مدلولين، تحيل من جهة على التزام الحكومة بالتصرف باسم القانون إلا في حالات الاستثناء، ومن جهة ثانية قبول المحكومين التصرف بشكل مطابق للقانون، في حدود ضبط علاقاتهم المتقابلة. وتقوم الشرعية على ثلاثة شروط قطعية ومفترضة هي حيادية الحكومة كمؤسسة، رسمية تصرفات الحكومة وقانونية مساطر اشتغالها.

ولفهم التقاطع والتمايز بين الشرعية والمشروعية نتوقف عند التصنيف الثلاثي للمشروعية الذي قام به ماكس فيبر، في سياق حديثه عن مشروعية العنف الذي تمارسه السلطة على الأفراد.

يقوم بذلك فرداً أو جماعةً هو السياسي، مضى فيبر قدماً للحديث في الشروط والظروف التي تجعل من ذلك العنف أو الإرغام مقبولاً أو مشروعاً، فذكر **الأنماط الثلاثة للسلطة** (Typologie) التي تحدث فيها كثيراً في السوسيولوجيا السياسية التي تميّز بها وهي: **النمط التقليدي** للسيطرة والشرعية (البطركية والمشيخية أو السيادة الإقطاعية)، و**النمط الكاريزمي** الذي يعتمد على السحر الشخصي والإلهامي والبطولي لفردٍ معيّن. وهذا النوع من السيطرة هو الذي كان يمارسه النبي، والزعماء الحزبيون، والمليك المتفرد والديماغوجي أو زعيم الحزب السياسي. **والنمط الثالث** هو السيطرة القانونية أو الدستورية التي يمارسها الممسكون بزمام الأمر في الدول الحديثة. ولا توجد هذه الأنماط بشكلٍ صافٍ كما صوّرها فيبر، كما إنّها لا تنفصل عن بعضها بشكلٍ مطلقٍ أيضاً، وهي من حيث البنية والممارسة والعلائق المتشابكة تتأثر بالطبع بالعوامل الخارجية، والأخرى الداخلية. وينظر فيبر بعدها في النمط الثاني الكاريزمي، والقائم على الثقة بالشخص سواء كان نبياً أو ساحراً أو قائداً عسكرياً، أو ربما ديماغوجياً قيادياً كما عرفه الغرب الحديث. إنه نمطٌ للسلطة قائم على الدعوة أو الرسالة، والاعتماد على الألَق الشخصي في إنجاز المهمات التي نذر نفسه للقيام بها، وحظي بالثقة من الجمهور أو رجالات الحزب في هذا الصدد. على أنّ فيبر سُرعان ما ينتقل إلى الوسائل والأدوات التي تحتاج إليها السلطة في الأنماط الثلاثة لإنفاذ مقتضيات سطوتها. ذلك أنّ كل مشروع سلطوي يتطلب استمراراً إدارياً، وتوجيهاً لنشاط الرعايا باتجاه الطاعة الواجبة، والتصرف بالوسائل المادية (ومنها القوة الفيزيقية). فهناك حاجة إلى وجود الإدارة الفعالة، والوسائل المادية للإنفاذ. وهذان الأمران لا يتوافران بوجود النمط المذكور للشرعية، بل لابد من

## IX. الثقافة السياسية

تُكَوَّنت الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنىً للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويَّاتها. إنها تسمح إذن لكلٍ منهم بتحديد موقعه في المجال المعقَّد للسياسي، وذلك من خلال تعبئة حدٍ أدنى من المعالِم، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه: سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناخب أو مُكَلَّف بدفع ضريبة، إلخ...

ويقيم مفهوم الثقافة السياسية علاقات وثيقة مع التعريف العلمي للأيديولوجية. وما يميزها عن بعض، بشكل أساسي، إنما هو الفرق في النظرة الموجَّهة إلى موضوعٍ مشترك تقريباً، هو: المعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي. فالحديث بعباراتَ الأيديولوجيا، يعني الاشارة للطابع الملتزم لهذه المعتقدات، والتركيز على استعمالاتها الصراعية من قِبل الفاعلين السياسيين: كالأحزاب، والمنظِّرين والمذهبيّين، والطبقات الاجتماعية. وبالعكس، فإنّ التفكير بعبارات الثقافة، يعني التموضع في ميدان «الحياد» بشكل مزدوج: في النظر لكل منظومات المعتقدات هذه من خلال نفس مسافة الفحص السريري التي ينظر منها الأثنولوجي المعتاد على النسبية؛ وفي الايحاء بأن هذه التصوُّرات تفرض نفسها من خلال آليات عقلانية (أجوبة متكيفة مع الأوضاع المُعَاشة في «المجتمع») أكثر مما تفرض نفسها من خلال العنف الرمزي، أي بفعل آثار السيطرة التي تمارسها في داخل هذا المجتمع فئات اجتماعية مهيمنة. فقد طُبعَ مفهوم الثقافة فعلاً، بالأصل، بالاهتمام، الذي لم يُشْبَع بعد كما ينبغي، بتجاوز المركزية الإثنية للباحث في الدنو من حضارات لها منظومات تمثلات بعيدة عن وسطه الأصلي الخاص.

بالمجتمع. وفي الأعمال التجريبية التي تمَّ القيام بها في هذا الميدان، تُشَكِّل بحوث ألموند وڤيربا (Verba) مرجعاً مقبولاً[1]. وقد جرى فيها التمييز

---

**كلاسيكياً بين ثلاثة مظاهر. الأول هو البُعْد الإدراكي، أي مجموعة المعارف، الثابتة أو لا، التي يكون الشخص قادراً على تكوينها عن الفاعلين في منظومة الحكم، وقواعد عملها. والثاني، هو البُعْد العاطفي، أي الادراكات الملوَّنة انفعالياً: لامبالاة مقابل اهتمام بالسياسة، إنجذاب مقابل رفض الأفراد، والأحداث، والرموز، والمعايير التي تخترق المسرح السياسي. وأخيراً، البُعْد التقييمي، أي القدرة على إصدار أحكام قيم، مُوَضَّحة أم لا، حول ما يجري فيه؛ وتحيل إلى مقولات القانوني وغير القانوني، الفعَّال وغير الفعَّال، الشرعي وغير الشرعي، الخ. . .**

## X. التمثلات الاجتماعية و السياسية

التمثلات السياسية هي جزء من التمثلات الاجتماعية، وهي مجموع ذهني منظم، أو يطمح أن يكون كذلك، بواسطة المسار الاجتماعي ومن أجله. على هذا الأساس هناك نوع من التفاعلية بين التمثلات الاجتماعية السياسية والدينامية الاجتماعية, فالحركية الاجتماعية تدفع إلى دينامية سياسية واقعية عملية (تغير في المؤسسات، في القوانين، في السياسيات...) ودينامية سياسية ذهنية تمثلية، إما بهدف مواكبة الحركية الاجتماعية، أو الحد من سرعتها، أو بهدف توجيهها في اتجاه معين، وأيضا بهدف إقناع الذات والآخر بجدوى الدينامية السياسية.

إن التمثلات الاجتماعية هي ظواهر مركبة، نشيطة وماثلة بشكل يومي في الحياة الاجتماعية. وتحيل في تنوعها الظاهراتي إلى عناصر مختلفة، ذهنية، ايديولوجية، معيارية، معتقدات، قيم، مواقف، الآراء والصور. وتنتظم هذه العناصر على شكل معرفة دالة على شيء من الواقع. وهذا المجموع المليء بالمعنى هو الذي له علاقة مع الفعل ( في معناه الاجتماعي)، ويوجد في قلب البحث العلمي للوصف والتحليل والتفسير في جميع مستوياته، الأشكال، السيرورة و الاشتغال. والخطاب هو أحد القوالب الحاملة لهذا المجموع.

تتقوى العلاقة بين العملية الذهنية (التمثلات) والدينامية الاجتماعية في حالة الأحداث الصادمة غير المتوقعة. في هذه الوضعية يكون للجانب العاطفي الوجداني حضور قوي في عملية إنتاج وتركيب التمثلات، ويتحكم هذا الجانب (العاطفي الوجداني) في البحث عن واستدعاء وتوظيف المخيال بكل مكوناته العقلانية والاعتقادية، والمفاهيم والصور، وكل الأشكال القادرة على تلبية حاجات الآلة الذهنية. وعندما تكون الصدمة قوية، تتعدد جوانب التمثل (الحلم، الأسطورة، المعتقدات، المفاهيم النظرية العلمية، تمثل الأشياء وتمثل الكلمات).

يستدعي البحث في التمثلات الثقافية البحث في عناصر مثل: الدين، الايديولوجيا، المعتقدات، العلامات والرموز. ومن خلال هذه الأخيرة –الرموز- يتم تمثل الأشياء، ومنحها وجودا رمزيا، أي منحها مكانا وحضورا. ويتأسس تمثل السياسي على الجمع بين التمثل من خلال المعتقدات الاجتماعية السياسية، أو المعتقدات الاجتماعية ذات الصلة بالسياسة، والتمثل من خلال المؤسسات والأشكال السياسية. والمعتقدات السياسية متعددة الأبعاد والمصادر، دينية، عرفية، نظرية فكرية، تراثية وحداثية. وتتعدد أكثر كلما تعددت وتناقضت مرجعيات أشكال ومؤسسات التنظيم السياسي.

## XI. ـ النظام السياسي والنسق السياسي:

إن مفهوم النظام عام جداً . فقد استعمل في عمل الفيزياء وعلم الأحياء كما في العلوم الاجتماعية . ومن الممكن تعريفه ، ضمن هذا الفهم الواسع جداً ، وحسب صيغة لودڤيغ فون برتالانفي ، بأنه « مجموعة عناصر مترابطة ، أي مرتبطة فيما بينها بعلاقات بحيث أنه إذا تعدَّلت إحداها فإن الأخرى تتعدل أيضاً ، وبالتالي ، فإن المجموعة كلها تتحول » . إنَّ المفهوم بهذه الصيغة يغطي مدى واسعاً جداً . وفي علم الاجتماع ، نميل للتمييز بين حالتين تستجيبان لهذا التعريف ، لكنهما مع ذلك تتمايزان بشكل واضح . في الأولى تكون هناك ظواهر تفاعل (interaction) وفي الثانية ظواهر ترابط (interdépendance) . إن الفرضية الأولى نراها في وضع تجد فيه القوى الفاعلة (Les acteurs) أنفسها مباشرة في علاقة ، يكون لكل منها فيها « دور » مُحَدَّد جيداً ، بالمعنى العلم اجتماعي لهذه الكلمة . إن أي تعديل في أحد العناصر يؤدي لتحويل مجموع النظام . فعلى سبيل المثال ، إذا اكتسب المدير ، ضمن فريق إدارة ، تجربة مباشرة في مجال تقنيات الانتاج ، فإن مجموع العلاقات مع المهندسين الذين يمتلكون تكويناً نظرياً ضعيفاً من جهة وتفوقاً على الصعيد العملي من جهة أخرى ، سيتعدل . أما في نظام الترابط ، فإن العلاقات لا تكون مباشرة ، ويكون تأثير كل فرد على الآخرين ، في آن معاً ، غير إرادي ولا أهمية له في حد ذاته . ولكن ، وبفعل تضافر الجهود ، يُعَدِّل عمل العديد من الأفراد مجموع النظام . فعلى سبيل المثال ، إذا اختار عدد ما من الاشخاص أن يدرسوا الطب وليس الفيزياء ، فسينجم عن هذا أن المنافسة ستكون أشد بين الأطباء ، وسينخفض متوسط دخلهم ، في حين سيجد الفيزيائيون فرص عمل بسهولة أكثر.

ما هي الخطوط الكبرى لهذا التحليل ؟ إنه يقوم أولاً ، وكما تتضمنه الملاحظات السابقة ، على التمييز بين العلبة السوداء والبيئة . إن الاثنتين مرتبطتان بنظم تبادل . فالعلبة السوداء تتلقى تعليمات من البيئة ، وهذه تُسَمّى الإدخالات (Imputs) ، وتعيد ، من جهة أخرى ، أجوبة ، وهذه تُسَمَّى الإخراجات (Outputs) . إنَّ الإدخالات تنقسم الى فئتين ، فبعضها عبارة عن طلبات (demands) موجهة للنظام ، والأخرى تشكل بالعكس دعامات (supports) تُحَمَّلُ إليه . الأولى تساهم في إحداث

خلل في النظام ، والثانية تساعد بالعكس على تدعيمه . أما الإخراجات فإنها من نموذج واحد . إنها قرارات يتخذها النظام تبعاً للطلبات والدعامات التي يتلقاها . إنَّ هذه الإخراجات ستؤدي بدورها لإحداث إدخالات جديدة من خلال آلية التأثير العكسي (feedback) . أما البيئة فإنها تتميز بمظهرين : البيئة الاجتماعية الداخلية (intrasociétal)المكونة من مجموع النظم الأخرى التي يتألف منها المجتمع الشامل على الصعيد الوطني ( النظم الاقتصادية والسكانية والنفسانية الخ . . . )[2] والبيئة الاجتماعية الخارجية (Extrasociétal) التي تضم النظم الدولية المختلفة السياسية والاقتصادية الخ . . . إنَّ الدائرة كما وُصِفت هنا يمكن أن يُقال عنها سيبرنيتيكية . أولاً ، لأنها مغلقة من حيث تعريفها . فالبيئة تضم كل شيء ، ولهذا فإنه لا يمكنها بحد ذاتها أنْ تكون موجودة في شيء ما يشكل الخارج بالنسبة لها . وثانياً ، لانها تتحرك باستمرار . فالإخراجات تنتج ، بتأثير عكسي ، إدخالات تنتج إخراجات أخرى ، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية . وأخيراً ، لأنها منتظَمة ذاتياً . إن النموذج بالفَعل ، وبحسب إيستون ، ليس وصفياً فقط . إنَّه يُفسر كيف أنَّ النظام يمكن أن يبقى متوازناً بالرغم من الضغوط التي تُمارس عليه ، والتي ينبغي ظاهرياً أن تجعله ينهار . فكما أن النظم الحية تحفظ تنظيمها من خلال فيض ثابت من التبادلات مع البيئة ، كذلك النظام السياسي يتميز بثباته . إنَّ تحليل إيستون يزعم أنه يأخذ هذا الواقع بالحسبان .

ذاك هو البناء العام لمفهوم إيستون . ولكن لكي نحدد مداه الدقيق ، من المناسب أنْ نعود للمفاهيم الرئيسة التي يتضمنها .

**78 ـ الطلبات**

وهي مجموع الطلبات الموجهة للنظام السياسي . إنها تتميز بأنها يجب أن تُصاغ من

أجل أنْ تُوجد . فعدم الرضى المنتشر في الجسم الاجتماعي ليس من الطلبات . وبالمقابل، فإن الطلبات ليست بحاجة لأن تُعَبِّر عن نفسها بعبارات دقيقة ، ولا أن تكون بالأحرى قابلة للتحقيق . إن « العدالة » يمكن أن تكون من الطلبات الموجهة للنظام السياسي ، بالرغم من أنَّ هذا المفهوم يُعَدُّ بحد ذاته غامضاً بشك ملحوظ . وبالعكس ، فإن بعض الطلبات الأخرى يمكن أن يُعبَّر عنها بطريقة محددة بشكل كامل : تلك هي الحالة عندما يطالب المزارعون بتعويض بعد كارثة طبيعية ، أو عندما تطالب الحركات النسائية بتعديل التشريع الخاص بالاجهاض .

## 79 ـ الدعامات

لننظر الآن للنموذج الثاني من الإدخالات في النظام السياسي ، أي للدعامات . إنَّ الدعامات هي القوى التي تعطي دعمها للنظام وتسمح له بذلك بأن يبقى بالرغم من اندفاع الطلبات . وتكتسي الدعامات أشكالاً مختلفة : كمظاهرات الولاء ، وإرادة العمل ضد الأفراد أو المجموعات التي تضع النظام السياسي موضع الاتهام ، والايمان بشرعية الاسرة الحاكمة أو النظام القائم ، والقدرة على القبول بتدابير غير شعبية لكنها تبدو ضرورية لخلاص المجتمع . إنَّ الدعم يمكن أيضاً أن يكون سلبياً . إنه يتجلى في سلبية المواطنين إزاء النداءات التي تدعو للتمرد . وفي كل الحالات ، نجد أن العنصر الحاسم بالنسبة لمصير النظام هو العلاقة بين مستوى الطلبات ومستوى الدعامات : فحتى لو كانت الثانية ضعيفة ، فإن النظام لا يكون في خطر إذا كانت الأولى ضعيفة أيضاً .

ويميز إيستون بين ثلاثة نماذج للدعم .بناءً على نقاط تطبيقها ، وهي : الدعم للجماعة السياسية ، والدعم للنظام السياسي والدعم للسلطات السياسية . إن مفهوم الجماعة السياسية هو الأوسع ، لأنه يشكل الاطار الشامل الذي ينتشر فيه النظام السياسي . إنه ، بالتالي ، الإطار الذي يُعين الحد الأدنى من القبول العام الضروري للحفاظ على الكيان السياسي . إن هذا المفهوم لا يندمج مع مفهوم الجماعة الاجتماعية ، نظراً لوجود دول متعددة القوميات لا تكون الجماعات الاجتماعية فيها موحدة ، ومع ذلك فإنها تشكل جماعة سياسية واحدة تتميز بإرادة عيش مشتركة : تلك هي ، على سبيل المثال ، حالة سويسرا . إن دعامات الجماعة السياسية هي بدقة مجموعة الأفكار والقيم والأساطير والمصالح التي تُغذّي إرادة العيش المشترك وتجعل من غير المتصور فكرة انفصال العناصر التي تتكون منها . إن العوامل الثقافية تلعب في مثل هذا الوضع دوراً مهيمناً ولكن غير حصري . فالصلات الاقتصادية يمكن أيضاً أن تحضّ على بقاء الجماعة . صحيح أن هناك بالتأكيد في داخل الجماعة بعض الشروخ الاجتماعية والدينية والثقافية والاقليمية واللغوية ، كما هو الحال في المثال السويسري ، أو العرقية . لكنه ليس هناك ما يشير إلى أنَّ هذه الشروخ تشكل ، في حد ذاتها ، تهديداً لبقاء الجماعة . إنَّ الرهان الخاسر للماركسية هو دليل على ذلك : فالشروخ القومية بدت أكثر قوة من الشروخ الطبقية . إنَّ الجماعة السياسية لا تكون في خطر حقيقي ، إلَّا عندما تتجمع عدة شروخ . فإذا حدث ، على سبيل المثال ، أن تطابقت بعض الشروخ الاجتماعية والعرقية فإن خطر تمزق عميق يظهر في الجماعة . ولكن ، في ظل غياب مثل هذه الأزمات ، يمكن لدعامات الجماعة السياسية أن تبقى، في حين يكفّ جزء من الرأي

العام عن دعمه للنظام السياسي .

إنَّ دعم النظام السياسي يُعَرَّف ، بحسب إيستون ، بأنه الدعم الموجه « لقواعد » اللعبة السياسية . إن المقصود هنا ليس الإطار الذي يعمل النظام السياسي بداخله، وإنما قواعد عمله. إننا يجب ألاّ نفهم بتعبير «قواعد» القواعد القانونية فقط، ولا سيما الدستور الذي يحدد طبيعة النظام ،ويُعرِّف أجهزته ويبين صلاحياتها وينظم علاقاتها. إنَّ هذه القواعد تشكل بالتأكيد جزءاً مما يُسمِّيه إيستون بالنظام السياسي . لكن المفهوم الذي يستهدفه أوسع بكثير . إنه يستهدف مجموع القيم أو القواعد غير المكتوبة التي تشكل بنية الحياة السياسية وتضع حدوداً لتحولاتها . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، هناك بالتأكيد أُسس دستورية لمبدأي الحكومة الديمقراطية وحرية التعبير ، لكن هذين المبدأين يَسْمُوان بالتأكيد فوق هذه الأُسس . ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان يكفي أنْ يُعَدَّل الدستور من أجل إلغائهما . إلَّا أنَّ أي شخص لا يمكن أنْ يَشُكَّ بأن مثل هذا الاجراء هو بحد ذاته أمرٌ مستحيل بسبب الدعم الذي تُبديه الأغلبية الساحقة من المواطنين للنظام .

## XII. - الأحزاب السياسية:

الأحزاب هي منظمات، ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي و/ أو المحلي. وهذا التعريف يحيل إلى عدة عناصر مُكَوِّنة سبق أنْ حُلِّلت، بشكل واسع، من قِبل مدارس علمية مختلفة.

إنَّ الأحزاب، كمنظمات، تتعلق إذن بمفهوم المشروع السياسي (ويبر، شومبيتر). ويعني هذا القول قيام أفرادٍ بوضعِ مواردَ، بصفة مشتركة، في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي. وتعطي هذه المشاريع لنفسها حداً أدنى من الصفة المؤَسَّساتية، الأمر الذي يقود إلى جذب الانتباه إلى بُنَاها القانونية (دوڤرجيه).

وتطمح الأحزاب للتعبئة (أوبرشال). وهي تسعى بالفعل لفرض نفسها كممثِّلة للسكان، أو لمشروع مجتمعي، أو «لقضية كبرى»... ولهذا ينبغي عليها أن تعمل لجعل الناس يشاطرونها صِحَّة نظراتها، ولإقناعهم بقيمة أهدافها أو برنامجها. ولقيامها بذلك، تدخل في تنافس مع بعضها البعض، في النظم التعددية على الأقل. كما أنها تصطدم أيضاً بمنافسة أشكال أخرى من المنظمات: النقابية، والدينية، والثقافية، الخ...

وتتميز الأحزاب أخيراً بكون عملها موجَّه نحو الدخول إلى المؤَسَّسات السياسية. وهي تريد أن تمارس فيها السلطة، لوحدها أو بالتحالف مع أحزاب أخرى. وتوجد، في العصر الحديث، صلة مميَّزة بين هذا النشاط الإجمالي ومؤسسة الاقتراع العام والشامل، باعتباره طريقة لتعيين الحُكام. فاختيار المرشحين، والسعي لتأمين انتخابهم، ودعم عملهم وتنسيقه، هي بعض الوظائف الخاصة، والأكثر وضوحاً، للأحزاب.

لقد وُلِدَت الأحزاب الأولىَ، بالمعنى الحديث للكلمة، مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى، في القرن الثامن عشر، ثم في فرنسا. ومنذ ذلك العصر، كان النواب، في مجلس العموم، يتجمَّعون، ولو

بصفة غير شكلية جداً، تحت يافطة الويكز (Whig) أو التوري (Tory)، بحسب الموقف الذي كانوا يتبنُّونه من الحكومة التي عيَّنها الملك. وبالطريقة نفسها، شهدت الجمعيات الثورية الفرنسية قيام مجموعات نواب اعتادوا على الاجتماع معاً في نوادٍ (النادي البريتوني في الجمعية التأسيسية، أندية الرهبان واليعقوبيين في الجمعية التشريعية. . .) أو الجلوس في المقاعد العليا نفسها («الجبليون» في عهد «المؤتمر» (La Convention)).

لكن توسيع حق الاقتراع هو الذي دفع إلى إنشاء بُنَى دائمة خارج الأسوار البرلمانية. فلكي يتمكن المرشحون من التعرُّف بشكل صحيح على ناخبين يتزايد عددهم باستمرار، أصبح من الضروري بالنسبة لهم أن يقرنوا هويتهم السياسية بحرفٍ أول وبرنامج معروفين على نطاق واسع من قِبل الجمهور. وبصفة مميِّزة، تمَّت في إنجلترة، بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832 فقط، إقامة «جمعيات تسجيل»، أي لجان انتخابية تهدف إلى تسهيل تسجيل الناخبين الجدد. . . وتنظيم حملة المرشح. وفي فترة لاحقة (بين 1867 و1874) تمَّ دمج الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بُنْية رخوة بما فيه الكفاية، لكنها متواجدة على المستوى الوطني. هكذا وُلِد أول حزبان كبيران: حزب المحافظين وحزب الأحرار. وإنْ لم يكونا بعد إلاَّ آلتين انتخابيتين في خدمة زعيم من الطراز الأول: دزرائيلي أو غلادستون، في ذلك الحين.

وشهد منتصف القرن التاسع عشر أيضاً ولادة جيل آخر من الأحزاب، نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية. فعندما نشر ماركس، في عام 1848، بيان الحزب الشيوعي، لم يكن على هذا التعبير المُثَبَّت باللغة الفرنسية أنْ يثير أية أوهام. فهذا الكراس يتوجه إلى «الجناح» الشيوعي من الحركة الثورية، أي إلى تيار فكري راديكالي. ولم يكن «الحزب»، بالمعنى الحديث، قد وُجِدَ بعد. فالحزب الحقيقي الأول، الذي وُلِدَ من الحركة العمالية والثورية، هو «الرابطة العامة للعمال الألمان (A.D.A.V). لكن لاسال (Lassalle) الذي أسَّسه في عام 1863 قتل في مبارزة، في العام التالي. وقدَّم ماركس ترشيحه (بدون جدوى) لخلافته. ومن هذا التشكيل سيولد، بعد الانصهار مع تنظيمات أخرى، الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، في مؤتمر غوتا (Gotha)، عام 1875. ويصبح، في داخل الأممية الثانية، زعيماً

ونموذجاً للأحزاب الاشتراكية الأخرى التي ستُفَرِّخ في كل مكان من أوروبا، حتى الحرب العالمية الأولى. وستُظهر هذه التشكيلات، المرتبطة أحياناً بالمنظمات النقابية بطريقة صريحة، حرصاً على تزويد الحركة العمالية بأداة معركة في داخل الأسوار البرلمانية؛ وستلعب فوراً لعبة الانتخابات السياسية، وتحقق فيها نجاحات. لقد كان برنامجها ثورياً، ومع ذلك فانها لم تتخلَّ، من حيث المبدأ على الأقل، عن الأشكال الأخرى للنضال، كالعمل المباشر في الشارع. وكانت بعض هذه التنظيمات أحزاباً جماهيرية، بمعنى أنها جذبت اليها عشرات بل مئات آلاف من المنتسبين. وبقيت تنظيمات أخرى، بالعكس، مجرد مجموعات صغيرة، ذات فعالية نضالية ضعيفة، وقريبة من الدوائر الفكرية، أو الفئات الطائفية النشيطة. لكن ما يسمح دائماً بالحديث عنها بعبارات الأحزاب السياسية، إنما هو حضور مرشحيها في الصراعات الانتخابية.

ومع الثورة البلشفية، افتُتِحت في أوروبا مرحلة من عدم الاستقرار العميق، تميزت بظهور أحزاب جماعية من نمطٍ جديد أيضاً. فمن جهة أولى، تجسَّدت بشكل ملموس، في الاتحاد السوفياتي، النظرات التي كان لينين قد عبَّر عنها، منذ عام 1902، في كراسه الشهير: ما العمل؟ وفي مؤتمره العاشر، في عام 1920، أعطى الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي لنفسه قيادة مركزية وانضباطاً جديدياً سيكون مدرسةً يُحتذى بها في كل التنظيمات التي تعلن انتماءها للأممية الثالثة. وعلى خطٍ موازٍ، وبناءً على نموذج فاشية موسوليني الايطالية، ترسخت تنظيمات جماهيرية أخرى، ذات جوهر شمولي (الأحزاب النازية)، وتطلعت، على غرار الأحزاب الشيوعية اللينينية، لتحقيق تعبئة منهجية للأفكار والعقليات، لم تكن معروفة قبل ذلك الحين. وهذه الخاصية، إضافة لرفضها قبول مناهج التعددية الديمقراطية، تميزها بوضوح عن التشكيلات السابقة.

لقد فقد هذا النَسَب الثلاثي اليوم جزءاً من أهميته بعد انهيار المنظمات الناشئة عن النموذج اللينيني. وفرضت المنظومة التعددية للأحزاب نفسها، على نطاق واسع، ظاهرياً على الأقل، فيما وراء منطقتها الجغرافية الأصلية. فهذه المنظومة هي التي تساهم في صياغة السمات المهيمنة للأحزاب المعاصرة.

تُساهم عدة عوامل في تنويع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب. ويعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها: نظم ديمقراطية تعددية، أو نظم ديكتاتورية؛ أُمم مصنَّعة أو بلدان ذات مستوى نمو اقتصادي ضعيف؛ مجتمعات يتحقق فيها إجماع قوي على الصعيد الثقافي، أو تخترقها، بالعكس، توترات داخلية خطيرة. أما البعض الآخر فيعود للخصائص الخاصة بكل حزب: حجمه، صفته التمثيلية، أيديولوجيته، مشروعه السياسي. فليس هناك، ظاهرياً، أي شيء مشترك بين حزب إقليمي متواضع، محروم من ممثلين له في البرلمان، وأحزاب مسيطرة كالحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا، والحزب الاجتماعي الديمقراطي في السويد، والحزب المحافظ في بريطانيا.

ومع ذلك، فلأن هذه الأحزاب كلها تُعَدُّ من أجهزة المنظومة السياسية، ولأنها تتطلع كلها للمشاركة المباشرة في سلطة الدولة، ولأنها أخيراً تسعى كلها لأن ترفع إلى أقصى حدٍ من صفتها التمثيلية، فإن من الممكن، من دون التقليل من قيمة التباينات الضخمة التي تفصل فيما بينها، التأكيد بأنها تتولى وظائف ذات طابع واحد، وبفعالية متفاوتة جداً بالطبع. إنَّ فئة واحدة من هذه الأحزاب تستبعد نفسها، في الواقع، من التحليل: إنها الأحزاب الميليشيات، وهي منظمات شبه عسكرية لا تتطلع للاستيلاء على السلطة إلا بالعنف، ومن دون اللجوء حصراً لوسائل سياسية بحتة. وما عدا هذا الاستثناء، تُعَدُّ الأحزاب كلها، في آن واحد، آلات انتخابية، وحلبات للجدل (سياسياً) وأدوات للتكيُّف الاجتماعي.

إنَّ الوظيفة الأولى للأحزاب، من وجهة النظر هذه، هي **انتقاء المرشحين للانتخابات** المحلية والوطنية. ومجرد دخولها في المعركة يكفي لتمييزها عن مجموعات المصالح. وقد يحصل استثنائياً، بدون شك، أن تدافع بعض هذه المجموعات أمام الناخبين عن مصالحها الخاصة. وهذا ما حصل، في فرنسا، عندما قدَّمت منظمات الصيادين مرشحين للانتخابات الأوروبية في عامي 1989 و1994، وكذلك في الانتخابات الاقليمية لعام 1992. وعندما يبقى هذا المسعى معزولاً، يتعلق الأمر بالتعبير بانتظام عن استياء بطريقة استعراضية بشكل خاص. أما إذا تعلق الأمر، بالمقابل بتغيير دائم بالاستراتيجية فإن هذا يعني تحوّل المنظمة الى حزب حقيقي. وهذا ما حدث، في عام 1956، بالنسبة لمجموعات الدفاع عن التجار والحرفيين التي تحولت الى «إتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين (UDCA)، بقيادة بيار بوجاد (P.Poujade).

أما الوظيفة الثانية للتشكيلات السياسية **فهي تعبئة الدعم** بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط. وفي هذا الصدد، تمتلك الأحزاب القوية التنظيم أوراق خاصة للنجاح. فهي تضع تحت تصرف مرشحيها قوة جهازها. ويعني هذا الأمر موارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية الاستثنائية التي تُجْمَع أثناء الحملة. كما يعني، بشكل خاص، ترويض النشاطات الدعائية، الذي يُكْتَسَب بالتجربة: توزيع المنشورات والصحف، إلصاقات الملصقات، تنظيم زيارات منزلية للناخبين، الاستدلال على مختلف المجموعات ـ المستهدفة في داخل الدائرة الانتخابية. صحيح أن النمو

وتكمن الوظيفة الثالثة، أخيراً، في **اختيار القادة الوطنيين**. إن تكريس الأشخاص في هذا المستوى يُعَدُّ، في الأحزاب الأكثر أهمية، شرط الوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة، إما بشكل آلي في أنظمة الحزب الواحد، أو على أساس تناوب في النظم التعددية. ومع ذلك، فإننا نتردد في الحديث عن اختيار يجريه الحزب؛ لأن التعبير يحمل في طياته هنا الكثير من الغموض. إنَّ الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد لكي يكون لدى القاعدة النضالية، واقعياً، الامكانية «لاختيار» قادتها، على يد «مؤتمر» على سبيل المثال. إنَّ القادة يكونون غالباً قادرين على مراقبة الهيئات التقريرية التي يُفْتَرض فيها أن تنتخبهم أو تُثَبِّتهم في مناصبهم. وفي هذه الحالة يكون الصراع من أجل الهيمنة على القمة محصوراً في داخل دائرة ضيقة من «الشيوخ» المُؤَثِّرين. وهذا هو الحال بصفة خاصة في الأحزاب ذات القاعدة المحدودة العدد من الأعضاء (التي تُسَمَّى بأحزاب الأُطر) أو في الأحزاب ذات البنية المركزية القوية (الحزب الشيوعي، روابط اليمين المتطرف، الخ).

## XIII. ـ الجماعات الضاغطة :

قادنا الجهد الضروري المبذول من أجل تعريف مفهوم الحزب السياسي للإشارة إلى مفهوم مجموعة الضغط[1] إننا لن نعود الآن للنقاط التي سبقت الإشارة إليها بتلك المناسبة . لكن من المناسب ملاحظة أن دراسة مجموعات الضغط أصعب من دراسة الأحزاب السياسية . فهذه الأحزاب هي ، بالفعل ، تنظيمات لها غاية وحيدة وصريحة . إنها لا تَهدف إلاَّ الى ممارسة العمل السياسي ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، بالرغم من أنها تتولى ، في الواقع ، القيام بمهام أخرى . من جهة أخرى ، فإن هدفها السياسي يكون مُعلناً ، حتى ولو كانت أحزاباً سرية ، لأن يشكل مُبرر وجودها . وبالعكس ، وكما رأينا ، فإن لمجموعات الضغط أهدافاً غير الأهداف السياسية ، وهي إن اهتمَّت بالسياسة فمن أجل بلوغ تلك الأهداف الأخرى . إنَّ السياسة ، التي تُعَدُّ غاية بالنسبة للأحزاب ، ليست إذن بالنسبة لها إلاَّ وسيلة .

إنَّ الطابع الثانوي لنشاطها السياسي يجعل التحقق من هويتها أكثر صعوبة . لكن الصعوبة الكبرى تنجم عن المظهر الخفي لعملها . فإذا كانت بعض مجموعات الضغط تعمل في وضح النهار وتبحث عن الإعلان وتعتمد على الرأي العام ، فإنَّ بعضها الآخر يلجأ لأساليب تَدَخُّل سرية إلى هذا الحد أو ذاك . إنَّ هذا الأمر صحيح بشكل خاص في فرنسا ، حيث يَصِمُ مفهوما الدولة و« المنفعة العامة » ـ وهما مفهومان مجازيان تميل النزعة التفاؤلية التقليدية للدمج بينهما ـ الدفاع عن المصالح الخاصة بالدناءة . إلاَّ أن الأمر يجري على خلاف ذلك في الولايات المتحدة حيث تُعَدُّ المجموعات (Lobbies) المتخصصة بالضغط على الحكومة وأعضاء الكونغرس ظواهر طبيعية : فوجودها مُعترف

به رسمياً ، ونشاطها مُنَظَّم ، وبعض الجامعات تُنَظِّم حلقات دراسية من أجل تعليم فن الضغط السياسي . وأخيراً ، فقد يحصل أنْ تكون بعض مجموعات الضغط منظمات لا شكلية ، تفتقد للبنى القانونية ، الأمر الذي لا يُسَهِّل بالتأكيد دراستها .

## XIV. ـ الجماعات الضاغطة:

يبدو ، للوهلة الأولى ، أن مفهوم مجموعة الضغط يُبَرِّر تعريفاً كذاك الذي فَضَّلَهُ م . دولا باليس (M. de la Palisse) والقائل بأن مجموعة الضغط هي المجموعة التي تُمارس ضغطاً ما . ولكن ، مهما كانت الفضائل الفكرية ، المجهولة غالباً ، لهذا الفيلسوف ، فإنه لا يمكن الاكتفاء بهذا التحليل . أولاً ، لأنه يجب بالتأكيد إضافة أن الضغط المقصود هو سياسي ، بالمعنى الدقيق المتمثل بأنَّه يُمارَس على المسؤولين السياسيين . فإذا ما قام أطفال بالضغط على آبائهم من أجل قضاء العطلة على شاطىء البحر بدل الجبل ، فإنه يمكن وصفهم بمجموعات الضغط ؛ لكن نشاطهم لا علاقة له مع ذلك بعلم السياسة . كذلك فإنَّ هناك مجموعات لا تدخل بالضرورة ضمن فئة مجموعات الضغط بالرغم من أن عملها يمتد في العالَم السياسي . إنَّ هذا المفهوم لا يمكن إذن أنْ يخضع لصدف التلقائية اللغوية . إنَّه فكرة مَبْنِيَّة ، هدفها توضيح منطق بعض الظواهر السياسية من خلال استخلاص الغايات العميقة التي تُوَحِّد بينها ، وليس استغلال تطابقات لفظية . لهذا فإننا سنرى أنَّ كل المجموعات السياسية التي تمارس ضغطاً سياسياً لا تُعَدُّ كلها ، مع ذلك ، مجموعات ضغط .

فلكي يكون بالإمكان وصف مجموعة ما بأنها مجموعة ضغط ، يجب أن تتوفر فيها بعض السمات . إنَّ حداً أدنى من التنظيم هو أمر لا بد منه أولاً . ثانياً ، يجب على الأفراد الذين يمارسون ضغطاً سياسياً أن يفعلوا ذلك من أجل هدف خاص بهم . ثالثاً ، يجب على مجموعة الضغط أن تُشكل مركزاً مستقلاً للقرار ، أي أنْ لا تكون مجرد أداة تُدار من قبل منظمة أخرى ، لأنَّه ، في هذه الحالة ، يجب دراستها كوسيلة خاصة ، مُتكيِّفة مع مهمات نوعية خاصة ، من وسائل عمل هذه المنظمة ، وليس كحقيقة مستقلة . وأخيراً ، يجب على المجموعة أن تُمارس ضغطاً فعلياً ، الأمر الذي يعني القول بأنَّه ليس هناك مجموعة ضغط مستقلة بطبيعتها عن عمل حقيقي ، أو مجموعة مُستبعدة بطبيعتها من فئة مجموعات الضغط . إنَّ وجود ضغط ما ، وبالتالي إنتماء مجموعة ما إلى هذه الفئة ، هو مسألة واقعية ولا يمكن أن تُقَوَّم إلاَّ في الواقع .

## XV. - المجتمع المدني:

ولقد أشار هيغل ، بصورة ذات مغزى إلى أن المجتمع الدني هو التربة الممتازة لنمو الثقافة ونقول إن هذا المجتمع هو المكان الذي يتداخل فيه الخاص والعام، أو يخترق أحدهما الآخر باستمرار، إما عن طريق التسوية أو ‘ن طريق التوثر. ويقود تفسخ وانحطاط المجتمع المدني ـ كواقع وسائطي بين العام والخاص، الفرد والدولة ـ إلى تآكل وتسوس مكونات الخاص والعام، إما من خلال انصهار أو تمازج الفرد والاجتماعي أو انصهار الاجتماعي والدولة. وهذا يؤدي إلى السقوط في التوتاليتاريا أو في السلطوية والاستبداد.

وتعد اليعقوبية الفرنسية أحد الأمثلة في التاريخ التي عملت على جعل الشعب في خدمة الدولة، حيث عملت هذه السياسة على إدماج الفرد وجميع المؤسسات في الدولة، بمعنى مزج كل من المجتمع والدولة. كما تعمل التوتاليتاريا على جعل الانسان مجرد كائن اصطناعي، انطلاقا من تحييد تناقضات الحياة والامكانيات لا نهائية التي يتوفر عليها الانسان، وكذا تطلعاته لمختلف الأنظمة الحياتية، الدينية منها والفنية والفلسفية وغيرها.

## XVI. - الرأي العام

يشير الرأي العام إلى محصلة رؤى المواطنين لجملة قضايا مؤثرة في حياتهم اليومية، وفي مصائرهم أيضاً، وهو يفترض وجود مشكلة يدور حولها خلاف، كما يفترض مكان المناقشة بحرية، مع الحق في إعلان الرأي بمختلف وسائل التعبير، التي ـ وإن كانت لا تخرج عن (النظام العام) ـ لا تتم داخل مجموعة من القنوات والمؤسسات التي تكتل الآراء بطريقة سليمة، ويتكون منها (الحيز العام) في بعده المادي/ المؤسسي. وإذا توافرت للرأي العام تلك المقومات فإن دورته الطبيعية تكتمل، وتزداد فرص وصولها إلى نتائجها، وأهمها:( حمل إرادة المواطنين إلى مواقع صنع القرار،ووضع القواعد القانونية، وبناء مساحات عامة في الوعي، وعلى أرض الواقع، في الفكر وفي الممارسة، بحيث يقتنع أغلب المواطنين ـ أو قطاعات مؤثرة منهم ـ بأن من مصلحتهم الانخراط فيها، والدفاع عنها عند الضرورة. وعندما تصل دورة الرأي العام إلى محطتها الأخيرة فإن محصلته تتكون إما في (قانون عام) مكتوب، أو في شكل عرف له قوة القانون، أو ممارسة لها قوة القانون أيضاً. وهذه العملية (تكوين الرأي، وصنع القاعدة القانونية، وتطوير آليات الضبط الاجتماعي والسياسي في ضوئها) هي التي تكوّن البنية الذهنية والخلقية لفكرة (المجال العام) في الاجتماع السياسي بوجه عام، والاجتماع السياسي المدني بوجه خاص.

## XVII. - الديموقراطية

مثلت المطالبة بالديموقراطية في القرون السادس عشر و السابع عشر والثامن عشر أحد أهم السياقات التاريخية التي وجهت التاريخ السياسي الغربي الحديث في اتجاه تشكل الدولة الحديثة كمجال جديد للسياسة يسمح بشكل أو بآخر بالتنافس والصراع والتداول والمشاركة ، وكشكل للسلطة غير مشخصن تمكن مراقبتها ومحاسبتها والأهم هو قابليتها للتجدد والتطور، وكتجلي للسياسي يسمح بحد أدنى من التأويل المتعدد والمختلف ، وهو مايؤدي الى تعدد التصورات السياسية ، وأيضا تعدد الاستراتيجيات والمشاريع المجتمعية والبرامج الحزبية الانتخابية.

هناك خمسة مبادئ أساسية في النظام الديموقراطي، وهي اقرار حقوق الانسان، اقرار النظام الدستوري لممارسة السلطة، واقامة الحياة السياسية على مقتضى التعددية السياسية، واقرار النظام التمثيلي والنيابي، ثم فتح المجال السياسي أمام امكانية التداول السياسي على السلطة. وهي كل غير قابل للتجزئة.

وتحتل التعددية السياسية منزلة أساسية في النظام الديموقراطي الذي يقام عليه هيكله. ليست الديموقراطية هي العدالة في الحكم، على فرض أن هذه ممكنة، فقد لاتكون "السلطة العادلة" سلطة ديموقراطية، وقد تكون فردية أو فئوية. ثم ان العدالة قد تكون تعلة لتحلل السلطة من واجب فتح التمثيل السياسي على حق الجميع، حيث الناس أولى بتحديد ماهو أعدل لهم، وأضمن لحقوقهم، وآمن لمصالحهم، والتعبير عنه تعبيرا مباشرا من خلال مؤسسات سياسية ينشئونها لهذا الغرض. وفي هذا السياق تحمل التعددية السياسية في مدلولها السياسي الحقوقي معنى حق الرأي والتعبير والتنظيم، وهذه مشروطة هي الأخرى بالمواطنة، التي وحدها العلاقات التي تقوم على أساسها، تكفل للتعددية مضمونا صحيحا، اذ هي حاصل اعادة توزيع أفراد المجتمع وفئاته داخل الكل الاجتماعي على قاعدة الولاء للوطن، والولاء للنظام المدني. كما تعبر التعددية في السياسة عن حقائق الاقتصاد والاجتماع، بما فيها من تنوع واختلاف لايمكن الغاؤه بوحدانية التمثيل.

يشكل النظام الحزبي التعددي الذي يسمح بتعدد و استقلال الأحزاب السياسية، والقواعد الدستورية و الممارسات والقيم السياسية التي تكرس فصل وتداولية السلطات والتوزيع الواسع لها و لامركزتها، والتنظيمات المدنية المستقلة والمعترف لها بالحق في انتاج واعادة انتاج ثقافة الحرية والنقد والابداع والاختلاف والاجتماع القائم على الاختيار الحر المسؤول، انطلاقا من الاعتراف بالأفراد كقيمة سياسية، بما يضمن مشاركتهم في القرارات المواطنة والتمثيل ومراقبة الممثلين) ، تشكل هذه أبعاد أو مقومات ثلاثة للديموقراطية. فهي مع الحرية ضد السلطوية ، مع التقييد ضد الاطلاقية ، ومع التعدد والتنافس ضد الاحتكار.

يمثل التداول على السلطة جوهر النظام الديموقراطي، حيث به ومعه تصبح الديموقراطية فعلا نظاما سياسيا، وعقيدة للدولة، وليس مجرد اجراءات تحسينية لتنفيس احتقان اجتماعي أو امتصاص ضغط خارجي. لايكفي مجتمعا أن تصان فيه حقوق الانسان، وأن يقوم نظامه السياسي على أساس دستوري، وأن يشهد حالة من التعددية السياسية، وتعيش حياته السياسية على النظام التمثيلي والنيابي، حتى يلج مرحلة البناء الديموقراطي الصحيح. يحتاج كي يبلغ هذه اللحظة الى ترجمة جميع تلك الاجراءات والمكاسب الديموقراطية الى حياة سياسية قارة، من خلال اقرار قاعدة تحويل سلطة الدولة الى ميدان منافسة مفتوحة بين القوى والجماعات السياسية المختلفة. فالبناء الديموقراطي المتكامل يبدأ من الاعتراف بالحق في الرأي والتعبير، وفي التنظيم، وفي التمثيل، وصولا الى الاعتراف بالحق في السلطة. على قاعدة الادراك العميق بأنه حق عام من حيث هي ملكية عمومية.

وللتوضيح نورد هنا بعض ما أورده سبينوزا في الربط بين الدولة الحديثة والديموقراطية والحرية. وقد أشار في هذا المضمار إلى أن الحكم الديموقراطي هو أقرب الأنظمة إلى الطبيعة وأقلها بعدا عن الحرية التي تقرها الطبيعة للأفراد. ففي هذا النظام لا يفوض أي فرد حقه الطبيعي إلى فرد آخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيء، بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع ـ أي مجموع الناس أو المجتمع كله ـ الذي يؤلف هو ذاته جزءا منه، وفيه يتساوى الأفراد كما كان الحال من قبل في الحالة الطبيعية. وفي هذا النظام كذلك تظهر أهمية الحرية في الدولة.

ويرجع جانبا من ذلك إلى كون الخوف من القرارات المتناقضة يقل في نظام الحكم الديموقراطي بوجه خاص وذلك لسببين: أولهما أنه يكاد يكون من المستحيل أن يتفق أغلبية الناس، داخل مجتمع كبير على أمر ممتنع، وثانيهما أن الغاية التي ترمي إليها الديموقراطية والمبدأ الذي تقوم عليه هو تخليص الناس متن سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم بقدر الامكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام، فإذا خضع هذا الأساس انهار البناء كله.

## XVIII. المشاركة السياسية

يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية. ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يُعْتَبَر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة.

ويرى تحليل علم السياسة في التصويت طريقة أساسية للمشاركة. والواقع أن هناك اعترافاً شبه عالمي بهذه الطريقة، حتى في البلدان العديدة التي ما زالت حرية اختيار المرشح مُسْتَبْعَدَة فيها. إلاّ أن هناك طرقاً أخرى للالتزام السياسي النشيط. بعضها يُعَبِّر بشكل خاص على حدٍ أدنى من الاهتمام بالشيء العام (قراءات، مناقشات...)؛ وبعضها الآخر يتجسَّد في الانتساب إلى منظمات اجتماعية أو سياسية؛ وبعضها أيضاً يعبِّر عن إرادة، قوية أحياناً، بالمشاركة في القرار العام: على سبيل المثال، الاضرابات، والمظاهرات الهادفة للتأثير على الحكّام؛ وبعضها أخيراً يهدف حتى إلى رفض اللعبة الطبيعية للمشاركة المؤَسَّساتية ليحلَّ محلها مشاركةً على أُسس جديدة كلياً.

إنَّ جدول الأشكال الملاحَظَة للمشاركة السياسية هو إذن أوسع من ذاك الذي يعترف به المبدأ الديمقراطي. وهناك خط كبير يخترقه ويُنظِّمه. ففي حين تُشَكِّل الاستشارات الانتخابية وسيلة التعبير المميَّزة لدى الأغلبية (الصامتة) من المواطنين ـ إنه لأمر إستثنائي، ومثير دائماً للقلق أن يقع حاجز النزعة الامتناعية تحت الـ 50% ـ تعبئ أشكال المشاركة الأخرى الأقليات (النشيطة). وفي بعض الحالات، تجد قضية العنف نفسها مطروحة بعبارات ملموسة جداً، في حين يهدف قانون صناديق الاقتراع، بدقة، إلى رفض شرعيته. «إننا نعدُّ الأصوات لكي نتجنب اللجوء لتكسير الرؤوس»، كتب

**أندريه تارديو بفظاظة. ومع ذلك، فإن العنف هو بالفعل شكل من أشكال المشاركة. وقد يكون أحياناً أكثر من ذلك: أنه يستلزم مشاركة من نمطٍ جديد. وهكذا فإننا نلاحظ، في كل مكان عملياً، تعايشَ أشكالٍ أخرى من التدخل في الحياة العامة إلى جانب التصويت.**

## XIX. السياسات العامة

«فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع»، فالتعريف يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزاً للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل.

والسياسة العامة هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها علماً أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة، كما يقول ديفيد ايستن، من جانب النظام السياسي، وهؤلاء عادة هم المشرعون والقياديون والحكام والملوك والرؤساء والمجالس والهيئات العليا، إنهم هم المسؤولون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة[5].

ولا بد هنا من تحديد بعض المفاهيم للسياسة العامة كما عرفت هنا وعلى الوجه التالي :

1- إنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث تواً.

2- إنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة المنقطعة؛ إنها على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.

3- وتشمل السياسات العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة للتجارة أو لمعالجة التضخم أو لمعالجة مشكلة السكن ولا تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله، فعندما ترجو الحكومة أرباب العمل أن يرفعوا من مستوى أجور العمال ويحسنوا أوضاعهم المعاشية ثم تترك الأمر لهم فلا يفعلون شيئاً، فإن هذا الرجاء لا يسمى سياسة عامة لتحديد الأجور. إن الوعود والأماني شيء والسياسة العامة شيء آخر.

4- وقد تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها مثلما تكون سلبية، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه. فالحكومة قد تتبنى مثلاً سياسة (عدم التدخل) المسماة بـ: (Laissez Fair) أو رفع اليد (Hands off) في ميدان أو قطاع ما أو إزاء ظاهرة محددة بذاتها، فهي في كل هذه الأحوال تؤثر بمواقفها على السكان أو على المعنيين بهذه الأمور.

وأخيراً فإن السياسة العامة لا سيما في شكلها الايجابي، أي: الآمرة ينبغي أن تكون شرعية وقانونية حتى تصبح ملزمة للخاضعين لها، كتلك التي تنص على دفع

الضرائب والرسوم، وهذا ما يحتم صدورها عن الجهات المخولة بذلك وعبر المراحل والخطوات التي يستلزمها تحقيق الشرعية. ويمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة أدق حينما يجزأ إلى أصنافه مثل مطالب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، العوائد وليس من الضروري أن تظهر هذه الأصناف بنفس التسلسل في الواقع العلمي، ومع ذلك سنعرضها بإيجاز.